الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـوم التجـاريـة

الموضـــــــــــــــوع

دور التدقيق الداخلي في رفع الأداء المالي للمؤسسة

دراسة تطبيقية بشركة اندتراف (وحدة انتاج المياه القنطرة)–بسكرة–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــــاسبةوتدقيـــق

إعداد الطالبان:
بلخادم ايمن
دايرة شمس الدين

الأستاذ المشرف:
بلوفي عبد الحكيم

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	حوحو سعاد	أستاذ محاضر	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	بلوفي عبد الحكيم	أستاذ محاضر	مشرفا	**جامعةبسكرة**
3	الحاج عامر	أستاذ محاضر	مناقشا	**جامعةبسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

بسم الله الرحمن الرحيم
كلك ١٤١٧

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

الحمد لله الذي وفقني لإنهاء هذا العمل المتواضع وأخص بالشكر

الخالص والامتنان الأكمل والأتم والثناء الأعم

الأستاذ المشرف "الدكتور بلوفي عبد الحكيم "

كما نتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الكرام، وخاصة أساتذة قسم المحاسبة و التدقيق

وإلى مكتب الأستاذ "معاوي" للمحاسبة

والى كل موظفي شركة اندترافه وحدة انتاج المياه القنطرة

وشكرا جزيلا

على مساعدتهم القيمة وتوجيهاتهم الرشيدة

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

إلى كل من مهد لي طريق العلم

إلى أصدقائنا ،

إهداء خاص لعائلة دايرة و بلخادم

فلهم جميعا من الشكر أجزله، ومن الامتنان أتمه، ومن الاعتراف أكمله.

إهداء

إلى من كانا سبب وجودنا بعد الله عز وجل، من ربيانا عندما كنا صغار

و لم يبخلا علينا بشيءٍ، والدينا الحنونين أمد الله في عمرهما وأحسن ختامهما

وجزاهما علينا خير الجزاء.

والى عائلة دايرة و بلخادم ،

و نشكر كل من ساندنا و قام بإعطائنا ولو جزء من معرفته

ملخص:

يعتبر التدقيق الداخلي من الوظائف بالغة الأهمية في المؤسسة الاقتصادية، وهذا يعود الى الدور الحساس الذي يلعبه في تحسين الأداء المالي للمؤسسة. ولمعرفة هذا الدور تطرقت هذه الدراسة الى التعرف على أهم جوانب التدقيق الداخلي، الأداء المالي والعلاقة بينهما، ومن خلال القيام بدراسة ميدانية في شركة اندتراف وحدة انتاج المياه القنطرة – بسكرة–. استطعنا استخلاص مجموعة من النتائج تثبت أن التدقيق الداخلي هو عملية تقييم وتأكيد فعالية العمليات وكفاءتها، كضمان دقة البيانات المحاسبية وحماية موجودات وأموال المؤسسة .

وتوصلنا أيضا إلى أن التدقيق الداخلي يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال العمل على تصحيح القرارات المتخذة سابقا والتي من المحتمل أن تكون خاطئة واتخاذ القرارات السليمة الجديدة .

الكلمات المفتاحية: التدقيق، التدقيق الداخلي، الأداء المالي.

Résumé :

L'Audit interne est une fonction très importante dans une entreprise économique, tous ça est dû à son rôle important qui participe à l'amélioration de la performance financière de l'entreprise . Pour savoir son rôle, cette étude vient de nous montrer les différents aspects de l'audit interne, sa performance, et la relation entre eux.

Et suite à notre stage pratique au niveau du SARL INDTRAV (l'unité de production d'eau minéral ELKANTRA – BISKRA–), on a conclu que le rôle de l'auditeur est indispensable à l'intérieur de cette entreprise qui à pour but d'évaluer et confirmer l'efficacité et les compétences de toutes les opérations pour assurer une grande précision des données comptables, et de préserver les biens, les investissements, et les finances de l'entreprise .

On a abouti aussi que l'audit interne participe à promouvoir la performance financière suite à un travail fiable pour la rectification des décisions prise précédemment probablement fausses qui nous permettre de les corriger et de prendre de nouvelle décisions correctes et justes.

Mots clés : Audit, Audit interne, Performance financière.

فهرس

قائمة محتويات

البيان	الصفحة
بسملة	I
شكر و عرفان	II
إهداء	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
مقدمة	أ-ح
الفصل الاول : الاطار العام للتدقيق الداخلي	1-26
تمهيد	2
المبحث أول : ماهية التدقيق	3
المطلب الأول : مفهوم التدقيق و أنواعه	3
المطلب الثاني: أهمية و أهداف التدقيق	6
المطلب الثالث: مبادئ و الخدمات التي يقدمها التدقيق	8
المبحث الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي	11
المطلب الأول: نظام التدقيق الداخلي	11
المطلب الثاني: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي	13
المطلب الثالث: تعريف التدقيق الداخلي	14
المطلب الرابع : أنواع و مبادئ التدقيق الداخلي	16

المبحث الثالث : الجوانب الخاصة للتدقيق الداخلي	18
المطلب الأول: أهمية و أهداف التدقيق الداخلي	19
المطلب الثاني: مهام التدقيق الداخلي	21
المطلب الثالث : عناصر و مراحل التدقيق الداخلي	22
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني : دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي للمؤسسة	27
تمهيد	28
المبحث أول : ماهية الأداء	29
المطلب الأول: مفهوم الأداء	29
المطلب الثاني: تعريف الأداء المالي	30
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء	31
المبحث الثاني: قياس و تقييم الاداء المالي	33
المطلب الأول: مفهوم قياس و تقييم الأداء المالي	33
المطلب الثاني: قياس الأداء المالي	35
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة	38
البحث الثالث : التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة	43
المطلب الأول : تعريف تحسين الأداء و دوافعه	44
المطلب الثاني: تقرير المدقق الداخلي و دوره في تحسين الأداء المالي	46
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات	49
خلاصة الفصل	51
الفصل الثالث : دراسة تطبيقية بشركة اندتراف (وحدة انتاج المياه القنطرة)	52

تمهيد	53
المبحث أول : عرض عام عن شركة اندتراف وحدة إنتاج المياه القنطرة	54
المطلب الأول: تقديم شركة اندتراف للمياه المعدنية	54
المطلب الثاني: أهداف شركة اندتراف	55
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	56
المبحث الثاني : دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لشركة اندتراف وحدة إنتاج المياه القنطرة –بسكرة–	60
المطلب الأول : عرض القوائم المالية لشركة اندتراف	60
المطلب الثاني: قياس الأداء المالي لشركة اندتراف	66
المطلب الثالث: كيفية سير عملية التدقيق الداخلي في شركة اندتراف	70
خلاصة الفصل	77
خاتمة	80–79
قائمة المراجع	82
الملاحق	86

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول حسابات النتائج	42
2	الميزانية المالية لشركة اندتراف جانب الأصول 2019/2018 الوحدة دج	61
3	الميزانية المالية لشركة اندتراف جانب الخصوم 2019/2018 الوحدة دج	62
4	جدول حسابات النتائج لشركة اندتراف لفترة 2019/2018	63
1-5	الميزانية المالية المختصرة لأصول الشركة للفترات 2019/2018	64
2-5	الميزانية المالية المختصرة لخصوم شركة اندتراف للفترات 2018/ 2019	65
1-6	نسب الهيكلة لشركة اندتراف خلال الفترتين 2018 و 2019	66
2-6	يوضح نسب المديونية لشركة اندتراف خلال الفترتين 2018- 2019	67
7	يوضح نسب المردودية لشركة اندتراف خلال الفترتين 2018- 2019	67

1-8	يوضح رأس المال العامل لشركة اندتراف خلال 2018-2019	68
2-8	يوضح احتياج رأس مال العامل لشركة اندتراف للسنتين 2018 و2019	69
9	يوضح خزينة شركة اندتراف خلال 2018 و2019	69

قائمة الأشكال

الرقم الاشكال	عنوان الاشكال	صفحة الاشكال
01	خدمات التي يقدمها التدقيق	10
02	ميزانية بسيطة	41
03	الهيكل التنظيمي لمؤسسة القنطرة للمياه المعدنية	59

مقدمة

مـــقـــدمـــة

المقدمة:

لقد عرف العالم تطورا كبير في المجال الاقتصادي و قفزة نوعية في مجالات عديدة , و قد كانت المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص مستهدفة من التغيرات, و الذي شهد بدوره تطورا ملحوظا بعد النكبة المالية آو بأحرى الأزمة المالية في أواخر العشرينات من قرن التاسع عشر , و مع كل هذه التطورات إلى أن التحديات العالمية في مواجهة المؤسسات الاقتصادية أصبحت تتميز في و قتنا الحاضر بكبرها و تشابكها و هذا ما أدي إلى الاهتمام بالتدقيق الداخلي نظرا لدورها في حماية أصول و أموال المؤسسة فوظيفة التدقيق الداخلي تعتبر كنشاط تقييمي مستقل نسبيا بالمؤسسة , يهدف الى التدقيق العمليات المالية و المحاسبية و غيرها من العمليات .

و ظهر التدقيق الداخلي نتيجة حاجة المؤسسة الاقتصادية الى حماية ممتلكاها و موجوداتها من التلاعبات , و العمل على اكتشاف الثغرات و الأخطاء التي حدثة بعد الأزمات المالية , و هذا ما أدى إلى بحث عن سبل ووسائل أخرى لتحقيق فعالية لتلك المؤسسات , و بالتالي زيادة الاهتمام بعملية التدقيق الداخلي و توسيع نطاق عملها.

و قد اتسع نطاق التدقيق الداخلي في الآونة الأخيرة ليشمل استخدام مؤشرات قياس و تقييم و تحسين فعالية الأداء المالي بما يمكن من تحقيق كفاءة و فعالية الأداء المالي لتحقيق هدف المؤسسة الاقتصادية .

مشكلة الدراسة :

– من خلال ما سبق يمكن لنا أن نطرح إشكالية الموضوع على النحو التالي : "ماهو دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟ "، و انطلاقا من هذا التساؤل يمكن لنا أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1 – ماهو الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي ؟

2 – ماهية الأداء و الأداء المالي ؟

3 – كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسين اداء المؤسسة اندتراف (وحدة انتاج المياه القنطرة) ؟

مـــقـــدمـــة

فرضيات الدراسة :

من خلال اشكالية الموضوع و تساؤلاتها الفرعية قمنا باقتراح الفرضيات التالية:

1- ان الإطار المفاهيمي المحدد للتدقيق الداخلي الى جملة من المرتكزات الفكرية

2 – الأداء اكبر مؤشر يبين لدى مدة فعالية و كفاءة المؤسسة الاقتصادية و هذا يرتكز الى الاداء المالي و مدى تقييمه و قياسه

3 – يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي للمؤسسة اندتراف وحدة انتاج المياه القنطرة

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري، و على منهج دراسة حالة في الجزء التطبيقي الذي كان في المؤسسة

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في كون التدقيق كوظيفة إدارية يحظى بأهمية بالغة في المؤسسات، وباعتبار التدقيق الداخلي أحد أنواعه، أصبح من أهم الوظائف التي تعمل المؤسسات على تخصيص قسم مستقل بذاته لدوره في تقييم أداء المؤسسة بشكل عام وأدائها المالي بشكل خاص من خلال حساب الفجوة ما بين الأداء الفعلي والأداء المخطط، كما أن الأداء المالي لا تقل قيمته عن قيمة التدقيق الداخلي، كونه عنصرا مؤثرا بصورة كبيرة على الوضعية المالية للمؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا على هذا الموضوع نظرا للاسباب التالية:

- التخصص الذي درسناه مبني أساسا على موضوع التدقيق

- افتقار المؤسسات الجزائرية الى الموثوقية و خصوصا بما يرتبط بنوعية المحتويات التي تتضمنها مما أدى الى ظهور الحاجة التدقيق الداخلي قصد تحسين أدائها المالي.

- إيجاد وسيلة لحماية ممتلكات المنشأة، و العمل على توفير معلومات دقيقة و صحيحة عنها.

تطلعنا الى البحث في موضوع التدقيق الداخلي و التعمق فيه.

هيكل الدراسة:

– ينقسم بحثنا الى فصلين نظريين و فصل تطبيقي حيث أتى الفصل الأول بعنوان الاطار العام للتدقيق الداخلي مقسم الى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية التدقيق و الثاني مفهوم التدقيق الداخلي، أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا الى الجوانب الخاصة للتدقيق الداخلي.

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة مقسم الى ثلاث مباحث المبحث الأول ماهية الأداء ، المبحث الثاني قياس و تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، و المبحث الأخير التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة .

بالنسبة للفصل الثالث فقد خصص للدراسة الميدانية حيث قمنا بدراسة حالة شركة اندتراف وحدة انتاج المياه القنطرة – بسكرة– ، مقسم الى مبحثين:

تطرقنا في المبحث الأول الى عرض عام عن شركة اندتراف وحدة انتاج المياه القنطرة، وفي المبحث الثاني الى دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لشركة اندتراف وحدة انتاج المياه القنطرة – بسكرة–

مـــقـــدمـــة

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: سنتناول في موضوعنا دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي المؤسسة الاقتصادية مع التركيز على العناصر التالية:

– مفهوم التدقيق بشكل عام والتدقيق الداخلي بصفة خاصة.

– مفهوم الأداء المالي .

– التدقيق الداخلي و دوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

- الحدود المكانية: تمت الدراسة الميدانية في شركة اندتراف وحدة انتاج المياه القنطرة – بسكرة–

- الحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال الفترة 2020-08-15/ 2020-08-01

مرجعية الدراسة:

استعنا في بحثنا على مجموعة من الكتب و المذكرات و المقابلات .

الدراسات السابقة:

للقيام ببحثنا اعتمدنا على بعض الدراسات و المتمثلة في:

1- بن عيسى سمية، دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة –دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز– (سونلغاز)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، فرع تدقيق و مراقبة التسيير، كلية علوم الاقتصاد و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أدرار، 2016 .

و أهم ما توصلت اليه هذه الدراسة هو أن :

– التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط تقييمي يقوم به شخص من داخل المؤسسة من أجل ابداء الرأي حول صحة السجلات المحاسبية و مدى فعالية الأنظمة و الإجراءات القائمة في المؤسسة .

2– حمو حفيظة، دور التدقيق الداخلي في تحسين اداء المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتغذية الأنعام، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، فرع تدقيق و مراقبة التسيير، كلية علوم الاقتصاد و التسيير و العلوم التجارية، جامعة مستغانم، 2018 .

و قد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

– يعمل التدقيق الداخلي على منع و التقليل من حدوث الأخطاء و هذا ما يؤدي الى حدوث الأخطاء و هذا ما يؤدي الى الحاجة اليه .

– تحتاج و ظيفة التدقيق الداخلي لكي تحقق دورها المطلوب الى ركائز و دعائم أساسية و جملة من المعايير المتعارف عليها علميا لتحدد مسؤولياتها .

– تقييم الأداء يقوم على تحديد وضعية المؤسسة من خلال قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء المعايير المحددة مسبقا .

– كذلك يقوم تقييم الأداء على تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة و وضعيتها .

3- نسرين رايس، حنان حمزة، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي –دراسة حالة مؤسسة الاسمنت تبسة– مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)، تحصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، 2017

وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- يعتبر التدقيق الداخلي ركيزة ورقابة أولية تسبق التدقيق الخارجي.
- يساهم التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- يجب أن يكون المدقق الداخلي فطنا وذو نظرة مستقبلية.

الفصل الاول :
اطار العام للتدقيق الداخلي

تمهيد

يعتبر التطور الذي مس الدقيق الداخلي استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الأعمال بشكل عام حيث من المعروف أن التدقيق الداخلي نشأت كأداة رقابية هامة داخل المؤسسات لتتطور حتى يبلغ تركيزها على النواحي المالية و المحاسبية , و يوحي إلى الأهمية القصوى و الدور الفعال الذي يلعبه في توجيه المؤسسات و ذلك من خلال تقييم مدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات الموضوعية , حماية الأصول و الممتلكات و التحقيق من دقة و اكتمال السجلات المحاسبية اكتشاف الغش و الأخطاء و الاختلاسات في الوقت الحاضر أصبح له دور هام مهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة و من خلال فحص و تقييم السياسات و الإجراءات و كذا كفاءة أداء العمليات على مستوى الوحدات التنظيمية و هذا من اجل إعطاء صورة صادقة و صحيحة عن المؤسسة و بالتالي يعتبر التدقيق الداخلي أداة تسيير فعالة تخدم المؤسسة .

و من هنا سوف نتطرق في الفصل الأول :

الإطـــــار العـــام للتـــدقيق الداخلـــي.

و قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث نتطرق إليها و هيا

المبحث الأول : ماهية التدقيق

المبحث الثاني : مفهوم التدقيق الداخلي

المبحث الثالث : الجوانب الخاصة للتدقيق الداخلي

المبحث الاول : ماهية التدقيق

لقد أصبح للتدقيق أهمية كبرى في الواقع الاقتصادي بسبب ظهور حاجة ملحة من طرف مسيري المؤسسة الى تبني جو رقابي يحكم تسيير نشاطها بفعالية و كفاءة تضمن به تحقيق أهدافها و محاولة التقليل أقصى ما يمكن من الانحرافات التي من الممكن ان تظهر عند ممارسات أنشطتها المختلفة.

المطلب الأول : مفهوم التدقيق و أنواعه

1-مفهوم التدقيق

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالتدقيق نذكر منها:

- عرف التدقيق بمعناه المهني بأنه : " إختبار تقني صارم مبني على أسلوب منظم من طرف مهني مؤهل و مستقل , بغية إعطاء رأي على نوعية و مصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة , و على مدى إحترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف و على مدى احترام القواعد و القوانين و المبادئ المحاسبية المعمول بها في صورة صادقة على الموجودات و الوضعية المالية و نتائج المؤسسة". (د. علوان محمد لمين، 2019، صفحة 17)
- وعرفته جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) كما يلي : "التدقيق هو عملية نظامية و منهجية لجمع و تقييم الأدلة و مقارنة بشكل موضوعي و التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية و ذلك لتحديد مدي التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة و تبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق
- و عرف أيضا : " هو عملية منظمة و موضوعية للحصول على أدلة إثبات و تقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع و أحداث اقتصادية, وذلك للتحقيق من درجة التطابق بين تلك الحقائق و المعايير المحددة, و إيصال النتائج الى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقيق. (د. جمعة احمد حلمي، 2009، صفحة 25)
- وقد عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق بأنه" :إجراءات منظمة لأجل الحصول و تقييم وبصورة موضوعية الأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه

الإقرارات ومقياس معين و إيصال النتائج إلى المستفيدين" (د. سليمان محمد مصطفى، 1991، صفحة 20)

من خلال ما سبق نستنتج أن التدقيق هو عملية فحص كل من البيانات و المستندات، الدفاتر، والسجلات بطريقة موضوعية وحيادية لتقييم الأداء واتخاذ القرار المناسب وإيصاله إلى الجهات المعنية لمطابقة البيانات المالية للمؤسسة والمعايير المحددة والتأكد من صحة و سلامة العمليات المسجلة و التعبير عنها.

2-أنواع التدقيق

هناك أنواع متعددة من التدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر الى عملية التدقيق من خلالها و يمكن تصنيف عملية التدقيق حسب عدة معايير و هي كالتالي:

1- أنواع التدقيق من حيث نطاق عملة التدقيق

1-1- تدقيق كامل

بموجب هذا النوع يقوم المدقق بفحص القيود و السجلات بنسبة 100% وهو ما يحصل في المشاريع الصغيرة و ما يسمى تدقيقا كاملا تفصيليا, و قد تطور التدقيق الكامل مع توسع المشاريع و المؤسسات الصغيرة الى ما يسمى تدقيقا كاملا اختياريا.

1-2- تدقيق جزئي

يقتصر عمل المدقق على فحص بعض العمليات او البنود التي تعهد إليه بتدقيقها فقط , كفحص مخزون السلع, و لا يعطي المدقق رأي فني حول القوائم المالية في هذا النوع التدقيق .

2- أنواع التدقيق من حيث التوقيت الذي يتم به التدقيق

2-1- تدقيق مستمر

يقوم المدقق بهذا النوع من التدقيق بشكل مستمر من خلال زيارات متعددة للمؤسسة من خلال خطة و برنامج تدقيق شامل.

2-2- تدقيق النهائي

في هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق بإنجاز الأعمال التدقيقية في نهاية السنة المالية, حيث يقوم بإقفال ملاحظاته و إجراء التسويات الجردية اللازمة, ثم يقوم بإعداد الحسابات الختامية و إبداء الرأي حول البيانات المالية

3- أنواع التدقيق من حيث درجة الإلتزام

3-1- تدقيق إلزامي

حيث يلزم القانون المؤسسات بتعين مدقق حسابات يقوم بحساباتها, و يصادق على حساباتها الختامية و قوائمها المالية.

3-2- تدقيق اختياري

تدقيق لا يلزم به القانون يطلبه أصحاب المؤسسة و قد يكون كاملا او جزئيا

4- أنواع التدقيق من حيث درجة الشمولية التدقيق و مدى مسؤولية المدقق

4-1- تدقيق عادي

الهدف منه التأكد من مدى صحة القوائم المالية و مدى دلالة نتيجة الأعمال و المركز المالي, مع إبداء رأي فني محايد, وفق هذا التدقيق يعتبر المدقق مسؤول عن تقصير أو إهمال عن ممارسة عمله المهني.

4-2- تدقيق لغرض معين

الغرض منه البحث عن حقيقة معينة او نتيجة معينة يستهدفها الفحص و يكون هذا الفحص قد سبقه فحص او تدقيق عادي, مثال على ذلك فحص الدفاتر بهدف اكتشاف الغش او الاختلاس او تحديد قيمة الشهرة او تحديد قيمة السهم.

5- أنواع التدقيق من حيث هدف التدقيق

5-1- التدقيق المالي

هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات و المستندات و الدفاتر الخاصة بالمؤسسات بهدف الخروج برأي فني محايد و يشمل الفحص و التقرير و التحقق.

5-2- التدقيق الإداري

القصد منه تدقيق النواحي الإدارية و التأكد إن الإدارة تسير بالمؤسسة لتحقيق أقصى منفعة و عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة.

5-3- تدقيق الأهداف

يقصد به التحقق من أن أهداف المؤسسة الموضوعية سلفا قد تحققت فعلا و الهدف من هذا التدقيق تحسين الأداء.

5-4- تدقيق قانوني

يقصد به التأكد من تطبيق النصوص القانونية و الأنظمة المالية و الإدارية التي أصدرتها الحكومات المختلفة و كذلك مدى تقيد المؤسسة بعقدها التأسيسي و نظامها الداخلي.

5-5- تدقيق اجتماعي

بعد ان أصبح من أهداف التدقيق تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسات, ظهر هذا النوع من التدقيق للتأكد من قيام المشروع بهذا الواجب

6- أنواع التدقيق من حيث الجهة التي تقوم بالتدقيق

6-1- تدقيق خارجي

تقوم به هيئة خارجية غير تابعة لإدارة او ملكية المؤسسة و الهدف منه تقرير حيادي حول عدالة القوائم المالية, و عرض الوضع المالي عن طريق الميزانية و قائمة الدخل لفترة مالية معينة.

6-2- تدقيق داخلي

هو التدقيق الذي تقوم به هيئة داخلية في المؤسسة من اجل حماية أموال المؤسسة و تحقيق أهداف الإدارة , من اجل تحقيق إنتاجية أكبر و الالتزام بسياسة الإدارة (د. جمعة احمد حلمي، 2009، صفحة 25).

المطلب الثاني : أهمية و أهداف التدقيق

1- أهمية التدقيق

أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية ،إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لإتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية ،ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد:

1- إدارة المؤسسة : أن إدارة المؤسسة تعتمد اعتمادا كليا على المعلومات في وضع الخطط و مراقبة أداء و تقييمه , ومن هنا تحرص ان تكون تلك المعلومات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة .

2- المستثمرين : يعتمد المستثمرين على القوائم المالية التي يتم تدقيق فيها عند اتخاذ اي القرار في توجيه المدخرات و الاستثمارات بحيث تحقق لهم اكبر عائد ممكن , حيث يعتبر تقرير المدقق عن مدى صحة و سلامة القوائم المالية من الأشياء الهامة التي تساعدهم في اتخاذ القرار شراء أو بيع الأسهم في الشركات

3- المقرضين و الدائنون : عند اتخاذ القرار منح قرض او ائتمان لأي شركة يعتمد المقرضين و الدائنون على تقرير المراجع عن المركز المالي للشركة و صافي عملياتها التشغيلية كأساس لاتحاد هذا القرار

4- الموظفين او العمال : يهتم الموظفين و العمال بالقوائم المالية التي تم مراجعتها من قبل المراجع كأساس رئيسي لتزويدهم عن المركز المالي للشركة و عن استمرارية الشركة في المستقبل و الذي ينعكس على الاستقرار الوظيفي لهم و ما يترتب على ذلك من قيام نقابات العمال بالتفاوض بشأن الأجور و المشاركة في الأرباح و ما شابه .

5- الهيئات الحكومية المختلفة و أجهزة الدولة : حيث تعتمد اعتمادا كليا على البيانات الحسابية التي يتم مراجعتها في أغراض كثيرة نذكر منها التخطيط الاستراتيجي التنفيذ و الإشراف و المراقبة على المؤسسات التي لها مساس بالموافق العامة و فروض الضرائب المختلفة و تحديد الأسعار و بعض السلع و الخدامات الضرورية و تقرير المنح ..... الخ

و مجمل القول المحاسبة أصبحت علما اجتماعيا يخدم الفئات المجتمع المختلفة , حيث تعتمد تلك الفئات في قراراتها الاقتصادية على المعلومات المحاسبية المسجلة في دفاتر او الظاهرة في القوائم المالية الصادرة عن المشروعات المختلفة , و لكن لن تتسنى الخدمة الحقيقية إلا إذا عهدنا الي الهيئة الخارجية المستقلة او شخص طبيعي محايد يفحص تلك المعلومات و التدقيق فيها و درجة الاعتماد عليها , ومدى دلالة القوائم المالية من حيث عدالة تصويرها لوضع الشركة المالي و صحة تباينها لنتيجة العمل من ربح او خسارة . (د. راشد، د. السيد سرايا، و د. السيد شحاته، 2002)

1- أهداف التدقيق:

إن التدقيق رفق نشأة الحضارات وتطور بتطوريها اذ كان نتيجة لعدة عوامل ذكرت في بداية الفصل، ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى:

أهداف تقليدية : يمكن تلخيصها فيما في:

- التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها أبدا أري فني استنادا إلى أدلة وبراهين على شفافية
- القوائم المالية اكتشاف أعمال الغش والتزوير بالسجلات المحاسبية .
- التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء من خلال التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة .
- مساعدة الإدارة على وضع السياسات واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة .
- مساعدة الجهات الحكومية الأخرى في تخطيط الاقتصاد الوطني

أهداف حديثة:

بالإضافة إلى الأهداف التقليدية هناك أهداف حديثة، حيث انتقل التدقيق من مجرد قيام مدقق الحسابات بالتأكد من صحة و دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات، واكتشاف ما قد يوجد بها من أخطاء أو غش أو تزوير، إلى فحص مدى فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية، او إبداء رأي فني محايد يبين نتائج المؤسسة من ربح أو خسارة، ومركزها المالي في نهاية الفترة المالية .وتعتبر هذه الأهداف وليدة التطور الاقتصادي المتسارعة الذي يشهده عالمنا المعاصر ومن بينها مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها، تقييم

الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية في المؤسسة تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأف ا رد المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة، ويأتي هذا الهدف نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف المؤسسات بصورة عامة، بحيث لم يعد تحقيق أكبر ربح الهدف الأهم، بل شاركته في الأهمية أهداف أخرى منها :العمل عل رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة.

لقد حاولت العديد من الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية في دول العالم وضع القواعد والمعايير التي تحكم تأهيل مزاولة المهنة علميا وعمليا، بما يضمن مستوى معين من الأداء يقبله مستخدمو القوائم المالية ويمنح لهم الثقة فيما يصدره المدقق ون من أحكام، او لتغلب بذلك على الأشكال القائمة حول الصعوبات التي تعترض المرجع، إذ تتمحور حول عدم الدراية بأمور غير محاسبية مثل : كالإدارة, القانون, التسويق بحوث العمليات، التمويل، عند قيامه بقياس الكفاءة والفاعلية، وتقييم الأداء (د. سليمان محمد مصطفى، 1991، صفحة 25)

المطلب الثالث : مبادئ التدقيق و الخدمات التي تقدمها التدقيق

1-مبادئ التدقيق

يمكن تحديد هذه المبادئ من خلال ركنين و هما ركن الفحص و ركن التقرير :

1- المبادئ المرتبطة بركن الفحص: و تتمثل في المبادئ التالية:

أ- مبدأ تكامل الإدراك و الإدراك الرقابي: يعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة و أثارها الفعلية و المحتملة على كيانها , و علاقتها بالأطراف الأخرى من جانب و معرفة تحديد احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية من جانب أخر

ب-مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري: يعني شمل الفحص جميع أهداف المؤسسة سواء كانت الرئيسية او الفرعية و كذلك جميع التقارير و القوائم المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف و التقارير.

ت-مبدأ الموضوعية في الفحص : إي استخدام العقل إلى حد أقصى ممكن و الابتعاد عن عنصر التقدير الشخصي, و ذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤدي رأي المدقق و تدعمه خصوصا

اتجاه العناصر و المفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا , و تلك التي يكون احتمال حدوث الأخطاء فيها اكبر من غيرها.

ث-مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية : بمعنى وجوب الفحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية , لها من أهمية كبرى في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث

المؤسسة و هذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها , و تعبير على ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة و السلطة و الحوافز و الاتصال و المشاركة

2- المبادئ المرتبطة بركن التقرير: تتمثل هذه مبادئ في:

أ- مبدأ كفاية الاتصال : يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون تقارير الشخص القائم بعملية التدقيق أداة لنقل صورة الحقيقية وواقعية عن العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع الأطراف المتعاملة معها , و هذا ما يبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير

ب-مبدأ الإفصاح : يشير إلى المراعاة توضيح مدي تنفيذ أهداف المؤسسة من خلال تقرير المدقق, و مدى التطبيق للمبادئ و الإجراءات المحاسبية و التغيير فيها , و إظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية و إبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية , المستندات , الدفاتر و السجلات

ت-مبدأ الإنصاف: يشير هذا المبدأ إلى المراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق و كذا التقارير المالية منصفة و عادلة لجميع الأطراف و الجهات المرتبطة بالمؤسسة سواء كانت الأطراف الداخلية أو الخارجية

ث-مبدأ السببية: و ينص هذا المبدأ على انه يجب ان يشمل تقرير المدقق على التفسير واضح لكل تصرف غير عادي يواجهه أثناء أداء مهامه , و ان توضيح الاقتراحات المقدمة على أسباب موضوعية (د. علوان محمد لمين، 2019، صفحة 19).

2- الخدمات التي يقدمها التدقيق

يقدم التدقيق الخدمات التالية :

1- خدمات تأكيدية : و هي خدمات مهنية مستقلة تؤدي لتحسين جودة المعلومات لإتخاذ القرارات و التي تتطلب استقلالية و ان يبذل العناية المهنية بشكل معقول. و تتمثل في خدمات إبداء الرأي او تصديق و تشمل تدقيق القوائم المالية , الفحص المحدود للقوائم المالية, و خدمات أخرى لإبداء الرأي.

2- خدمات التأكيد الأخرى : ان هذه الخدمات تتمحور حول مصداقية و ملائمة معلومات معينة, وهي تشترك مع خدمات التصديق و إبداء الرأي في خاصية تحسين جودة المعلومات التي يستخدمها متخذي القرارات , و يتمثل جوهر الاختلاف بينهما في ان هذه الخدمات لا تتطلب من المدقق تقريرا مكتوبا, كما ان التأكيد قد لا يكون عن مدى الوثوق في القوائم المالية التي أعدتها الإدارة, و قد أعطت اللجنة الخاصة بخدمات التأكيد المهني و المنبثقة عن مجمع المحاسبين القانونين الامريكيين بعض أمثلة لتلك الخدمات الاخرى نلخصها في .

شكل 1 : خدمات التي يقدمها التدقيق

خدمات التأكيد الأخرى	الأنشطة المرتبط بها
تقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار و المشتقات المالية و الرقابة عليها	تقييم عمليات ممارسة و الإدارة الاستثمارات من قبل المؤسسة و تحديد مدى فعاليتها
تقييم عمل إدارة المبيعات	تقييم عمل رجال البيع فيما يتعلق بقواعد وأصول و إجراءات التعامل الصحيح مع العملاء
تقييم المخاطر تجمع و التخزين و توزيع المعلومات الإلكترونية	تقييم المخاطر معالجة البيانات إلكترونيا و مدى كفاية الوسائل الرقابية في ذلك
تقييم المخاطر الناتجة عن الغش و المخالفات و الأفعال غير القانونية	تقييم سياسات و نظم و لوائح المؤسسة من حيث فعاليتها للحد او منع او اكتشاف الغش و المخالفات
تقييم مدى الالتزام بالقواعد و الإجراءات و السياسات المنظمة في مجال الصناعة	فحص العمليات التي تقوم المؤسسة, لبيان مدى توافقها مع مثيلتها في نفس الصناعة من حيث الالتزام بالقوانين و اللوائح المنظمة لحركة التجارة
شهادات الايزو 9000	التصديق على مدى التزام المؤسسة بإتباع معايير الايزو 9000 للرقابة على جودة المنتجات لتحقيق الميزة التنافسية لمنتجات المؤسسة
تدقيق بيئي	تقييم مدى إلتزام المؤسسات بالقوانين و المعايير الخاصة بحماية البيئة.

المصدر: عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون, أسس المراجعة الخارجية, المكتب الجامعي الحديث , القاهرة, 2007, ص16

كما ان هناك خدمات اخرى يقدمها التدقيق و تتمثل في الاتي:

3- الخدمات الضريبة : أدركت المؤسسات أهمية خدمات إعداد الإقرارات الضريبة بسبب الكم الهائل من اللوائح و القوانين الضريبية التي تصدرها الدولة و تعد هذه الخدمة امتدادا طبيعيا لخدمات التي يقدمها المدقق و مساعدة عملائه في تخطيط العبء الضريبي و في مختلف القضايا و الأمور المتعلقة بالضرائب.

4- الخدمات الاستشارية: و من أمثلة هذه الخدمات دراسة و تقييم أنظمة المحاسبة الآلية للمؤسسة , تدقيق النظام المحاسبي الإداري , و الدراسات التسويقية , التخطيط المالي و ضع نظام للموازنات و غيرها

5- خدمات المحاسبية: يقوم بعض المدققين بتقديم العديد من خدمات المحاسبة لعملائهم و خاصة الذين حجم أعمالهم صغير , حيث لا تتوفر لديهم افراد مؤهلين لإمساك الدفاتر و إعداد القوائم المالية و في هذه الحالة لا يقدم المدقق اي رأي عن مدى عدالة هذه القوائم او تقديم أي ضمان بصددها.

(د. علوان محمد لمين، 2019، صفحة 27)

المبحث الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي:

مع تطور حجم المؤسسات و إنتشار فروعها ووحداتها و تعدد نشاطاتها و تعقدها، و ما نجم عنها من أخطاء و إنحرافات و تلاعبات، تطلب الأمر من مسيريها البحث عن أساليب للتحقيق من مدى الإلتزام بتنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل حماية أصولها و مواردها و ضمان دقة البيانات و المعلومات، و تقييم كفاءة أداء العمليات على مستوى وحداتها الداخلية ، و بذلك نشأ التدقيق الداخلي لمساعدة الإدارة في مواجهة هذه المتطلبات. (نصر و شحاتة، 2005، صفحة 15)

المطلب الأول: نظام التدقيق الداخلي

يتضمن هذا الفرع عدة وسائل منها: الخطة التنظيمية، الطرق والإجراءات، المقاييس المختلفة.

1- الخطة التنظيمية:

أجمعت التعاريف السابقة على ضرورة وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأحوال إلى القرارات التي تتخذ و محاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة، إذ تبنى هذه الخطة على ضوء تحديد هذه الأهداف، وعلى الاستقلال التنظيمي يتطلب الانفصال بين الوظائف إلا أن عمل جميع المديريات يجب أن تنسق بحيث يؤدي الى تدفق منتظم للمعلومات ولقد حددت عناصر أساسية للخطة التنظيمية وهي:

- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة.

- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختلف أجزائه مع ابراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة.

- تحديد المسؤوليات بالنسبة إلى كل نشاط.

- تعيين حدود ورحابة المسؤوليات بالنسبة الى كل شخص. (فلاح المطارنة غسان، 2006، صفحة 24)

2- الطرق والاجراءات:

تعتبر الطرق والاجراءات من بين أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف الموجودة في نظام التدقيق الداخلي، فبإحكام وفهم وتطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية الأصول، العمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الادارية المرسومة إذ تتمثل هذه الطرق في طريقة الاستغلال، الانتاج، التسويق، تأدية الخدمات وكل ما يخص إدارة المؤسسة بالإضافة الى الطرق المستعملة في المديريات المختلفة الأخرى سواء من ناحية تنفيذ الأعمال أو طريقة استعمال الوثائق، كما قد تعمل المؤسسة على سن اجراءات من شأنها أن توضح بعض النقاط الغامضة أو تغيير اجراء معين بغية تحسين أداء المؤسسة وتمكين نظام التدقيق الداخلي من تحقيق هدفها المرسوم.

3- المقاييس المختلفة:

تستعمل هذه المقاييس في المؤسسة لتمكين نظام التدقيق الداخلي من تحقيق أهدافها المرسومة في ظل إدارة تعمل على انجاحه من خلال قياس العناصر التالية:

- درجة مصداقية المعلومات.(M.Roel & M.Breagg, 2005)

- مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية.

- احترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعلومات المطابقة.

وفي الأخير نشير الى نظام التدقيق الداخلي يشمل على صنفين من المراجعة:

أ- التدقيق الاداري: وهي تشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة انتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الادارية، إذ تشتمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري. سواء كانت برامج تدريب العاملين، طرق التحليل الاحصائي ودراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة، تقارير الأداء على الجودة والى غير ذلك من أشكال الرقابة.

ب- التدقيق المحاسبي: هي كافة الاجراءات الهادفة الى تحقيق اختيار دقة البيانات المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة ومن جهة أخرى العمل على حماية أصول المؤسسة.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

تشير السجلات التاريخية أنه قد تم الاستعانة بالتدقيق الداخلي قبيل القرن 15م، حيث كان الملوك أو التجار يعينون المدققين، و يكلفونهم بإكتشاف أو منع الغش و الإختلاس وقضايا مماثلة أخرى، وعليه عرفت هذه القضايا على أنها جذور التدقيق الداخلي، ومع حلول الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وتطور الصناعة والتجارة وتوسع حجم الشركات أدى ذلك لتبني طرق متطورة لضبط تقنيات التدقيق، وبعد الحرب العالمية الأولى والنمو السريع المتزايد للإقتصاد الأمريكي والإقتصاد الأوروبي نسبيا، و ما رافق ذلك زيادة الأسعار وعمليات الإحتكار وتقديم بيانات مغلوطة حول أداء الأعمال، تطلب ذلك تقنيات ووسائل أفضل لتخطيط وتوجيه وتقييم أنشطة العمل ونزاهة وطفاءة الإدارة، تبع ذلك وضع وتطوير تشريعات و إستخدام التدقيق كأداة للتأكيد على الإلتزام بالقوانين والتنظيمات، وبظهور الأزمة الإقتصادية لسنة 1929م التي أثرت سلبا على المؤسسات وأدت إلى ضرورة المراقبة الدقيقة للحسابات بهدف تخفيض المصاريف، ورغم إعتماد المؤسسات على مكاتب التدقيق الخارجي الذي كانت مهمته التصديق على الحسابات السنوية ، ظهرت الحاجة إلى وسيلة لتخفيض مبالغ المصاريف الناتجة عن كثرة الأعمال التحضيرية التي يقوم بها المدقق الخارجي من جرد، تحليل الحسابات و غيرها ، تم إقتراح القيام بهذه الأعمال من طرف أشخاص من داخل المؤسسة تحت إشراف مكتب التدقيق الخارجي، وبذلك أصبح المدققون الداخليين يقومون بأعمال التدقيق دون تقديم نتائج عن أعمالهم و يقتصر عملهم في مساعدة المدققين الخارجيين و ساهموا في تحقيق الأهداف المسطرة أي تخفيف نفقات المؤسسة و منه ولدت الكلمة و ليس المهنة، وبعد مرور الأزمة استمر استخدامهم نظرا لاكتسابهم للمعرفة و تطبيقهم لمنهجية و أدوات محاسبية.

فبقي دور التدقيق الداخلي مهمشا حيث لم يحض بالإهتمام اللازم، إلى أن تجمع المدققون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941 و كونوا ما يسمى بالمعهد الأمريكي للمدققين الداخليين (AAI) الذي يعتبر رابطة مهنية دولية مقرها التومنت بفلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، و في نفس السنة تم نشر كتاب عن التدقيق الداخلي بعنوان "التدقيق الداخلي الحديث" و تأسيس مجمع المدققين الداخليين، حيث يعتبر هذين الحدثين بمثابة علامة على نشأة التدقيق الداخلي كمهنة، وقد تزايد عدد أعضاء مجمع المدققين الداخليين من 24 عضو في عام 1941 ليصل حاليا إلى أكثر من 175 ألف عضو من 165 دولة، وقد قام المجمع منذ حوالي أكثر من نصف قرن بإنجاز الكثير لتعزيز المكانة المهنية للمدققين الداخليين و تطوير هيكل عام للمعرفة و دليل للسلوك و تحديد برامج التعليم المستمر و التأهيل المهني (مدقق داخلي مؤهل و معتمد) بالإضافة إلى

تبني معايير للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، كما شهد التدقيق تطور من نوع آخر و هو مجال السعي إلى اعتباره مهنة مستقلة (علوان، نظام المعلومات المحاسبية و التدقيق الداخلي، 2019)، و بدأ الإهتمام بالجانب المهني للتدقيق الداخلي منذ إنشاء معهد المدققين الداخليين عام 1941، حيث بدأ المعهد في إصدار أول قائمة للمسؤوليات والتي تتضمن طبيعة، هدف، إستقلالية و نطاق عمل التدقيق الداخلي في عام 1947، كما قام المعهد بإصدار دستور آداب و سلوك المهنة عام 1968، والذي تضمن مبادئ و قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المدقق الداخلي عند أدائه لوظيفته، ثم قام بتعديلها عام 1988 و أخيرا عام 2000.

أما في عام 1974 قام المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين بتشكيل لجان لدراسة و إقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي، وفي عام 1977 إنتهت اللجان من أعمالها، وتم المصادقة على المعايير بصورتها النهائية في المؤتمر الدولي السنوي السابع و الثلاثين للمعهد عام 1978، و أسهمت هذه المعايير المهنية في ولادة و بزوغ مهنة التدقيق الداخلي، ثم قام بتعديلها عام 2001 و بدأ العمل بها من جانفي عام 2002، أما في عام 1981 شهدت قائمة مسؤوليات التدقيق الداخلي تطور ملحوظ من خلال تقديمه كوظيفة هدفها خدمة مصالح المؤسسة ككل، وتم ربط قسم التدقيق الداخلي مباشرة بأعلى مستوى إداري في المؤسسة و لم تعد تتبع لمدير معين لقسم معين كالمدير المالي، مما عزز من إستقلال التدقيق الداخلي و موضوعية خدماته، أما في عام 1991 تطور التدقيق الداخلي ليقدم خدمات جديدة للمؤسسة و هي الخدمات الإستشارية، كما شدد المعهد في قائمة المسؤوليات الصادرة في هذا العام على ضرورة إلتزام المدققين الداخليين بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي، كما تمت إزالة بعض العناصر الأكثر تقييدا أين سمح إعطاء دور أوسع للتدقيق الداخلي، و في عام 1994 نصح المعهد بأن يقدم التدقيق الداخلي خدمات تأكيدية للمؤسسة، مع الأخذ بعين الإعتبار تكلفة تقديم هذه الخدمات بالمقارنة مع المنافع المتحققة منها للمؤسسة (علوان، نظام المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي، 2019، صفحة 17).

المطلب الثالث: تعريف التدقيق الداخلي

وردت العديد من التعاريف التي تناولت التدقيق الداخلي، نذكر منها الآتي:

التدقيق الداخلي هو "مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل المؤسسة، لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية".

"هو نشاط مستقل استشاري ومطمئن، يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة وتحسينها، ويساعد التدقيق الداخلي المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتحسين فعاليتها "Institute of Internal Audit (سليمان محمد مصطفى، 2014، صفحة 50).

التدقيق الداخلي هو نشاط موضوعي ليس بالضرورة أن يكون تأسيسه داخل المنظمة، وإنما يمكن لأطراف خارجية تقديم خدمات التدقيق الداخلي لضمان جودة هذه الخدمات، وهذا أدى إلى الإعتراف بخدمات التدقيق الداخلي كمهنة في بعض الدول المتقدمة (علي الجوهر و العقدة، اعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز ادارة المخاطر).

ويعرف التدقيق الداخلي بأنه نشاط تقييمي داخل المشروع لخدمة إدارته، ويقوم به إدارة داخل المشروع تسمى إدارة التدقيق الداخلي.

والتدقيق الداخلي أداة من أدوات الرقابة الداخلية، فهي تساعد الإدارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز وأنشطة المشروع. ومخرجاتها تقرير، أو تقارير، يقدم لمجلس الإدارة أو لجان المجلس مباشرة. والقائم بها موظف بالمشروع، واستقلاله استقلال تنظيمي فقط، ويتحقق هذا الاستقلال بتبعية إدارة التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة مباشرة (سرايا و ابراهيم راشد، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، 2013، صفحة 42).

إلا أن التعريف الأشمل له يتمثل في "وظيفة التقييم المستقلة، التي يتم استحداثها داخل المنظمات الاقتصادية للعمل على فحص و تقييم الأنشطة الاقتصادية والمالية والادارية بها، ورفع تقرير بما تم من فحص وتقييم للإدارة العليا للمنظمة لكي تتخذ ما تراه مناسبا من قرارات إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك" (سليمان محمد مصطفى، 2014).

وقد عرفها مجمع المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية (IIA) The Institute of Internal Auditors على أنها: "وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع وتتناول الفحص الانتقادي للاجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخط والسياسات الادارية وإجراءات الرقابة الداخلية. وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية" (سرايا محمد السيد، 2002).

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص مفهوم شامل للتدقيق الداخلي كمايلي:

التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية، يقوم به مجموعة من الموظفيين المتخصصين في هذا الموضوع، أو إدارة مستقلة داخل المؤسسة الاقتصادية وذلك من أجل حماية ممتلكات المؤسسة ومساعدتها في تحقيق أهدافها المرجوة من خلال اتباع أسلوب منهجي ومنظم.

المطلب الرابع: أنواع ومبادئ التدقيق الداخلي

أولا: أنواع التدقيق الداخلي

يمكن تقسيم أنواع التدقيق الداخلي حسب موضوع التدقيق إلى أقسام متنوعة نورد منها الآتي:

1- تقسيم حسب موضوع وأوجه التدقيق: يقسم التدقيق الداخلي حسب موضوع التدقيق إلى (صبح داوود يوسف، 2010، صفحة 24) :

أ- التدقيق المالي:

هو الفحص الذي يقوم به شخص مؤهل للحسابات السنوية بغرض إعطاء مبرر حول إنتظامية هذه الحسابات ومصداقية القوائم المالية (علوان، نظام المعلومات المحاسبية و التدقيق الداخلي، 2019، صفحة 29).

ب- التدقيق الإداري:

وهو عبارة عن مراجعة الضوابط المالية وضوابط الأنشطة، وما له علاقة بالقوانين والتنظيمات، لتحديد، وللتأكد من مطابقتها مع ما هو موضوع ومعد مسبقا، ومدى الالتزام بالقوانين والتنظيمات المعمول بها (صبح داوود يوسف، 2010، صفحة 24).

ج- تدقيق العمليات التشغيلية:

تدقيق العمليات يتم من قبل المدققين الداخليين لكن في بعض الحالات يشارك مدققين خارجيين في أداء هذا النوع من التدقيق (حمو حفيظة، 2018).

2- تقسيم حسب طبيعة التدقيق: ويمكن تقسيمه إلى الأنواع التالية:

أ- التدقيق المستمر:

ويعني إتباع اسلوب التدقيق المستمر خلال السنة وفي نهايتها بالنسبة للمعاملات والأنشطة التي ترى الإدارة العليا في الشركة ضرورة متابعتها ومراجعتها بصورة مستمرة.

ب- التدقيق النهائي:

يتم إجراؤه بعد إقفال السنة المالية موضوع التدقيق، حيث يتم التأكد من صحة البيانات المالية والمحاسبية المعدة بواسطة الإدارة المالية لتقديمها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة (صبح داوود يوسف، 2010، صفحة 24).

ج- تدقيق المهام الخاصة: وهي تتعلق بتدقيق وفحص موضوعات إضافية تكلف بها إدارة التدقيق الداخلي من الإدارة العليا للشركة، حيث ينفذ استجابة لطلب الإدارة أو عند الحاجة (سليمان محمد مصطفى، 2014، صفحة 30).

3- تقسيم حسب الجهة التي تقوم بالتدقيق: هنا يتم تقسيم التدقيق الداخلي إلى:

أ- التدقيق الداخلي من خلال وحدة داخل الشركة:

يقوم بالتدقيق الداخلي وحدة إدارية داخل الشركة وهي تنشأ خصيصا وتحديدا للقيام بالتدقيق الداخلي تسمى إدارة أو دائرة أو وحدة التدقيق الداخلي، تكون مستقلة تماما عن الإدارة المسؤولة عن العمليات بمختلف أنواعها المالية منها والتشغيلية والإدارية...

ب- التدقيق الداخلي من خارج الشركة:

يمكن أن تكلف الشركة مصدرا خارجيا أو جهة خارجية متخصصة للقيام بمهام التدقيق الداخلي، وينطبق عليها ما ينطبق على وحدة التدقيق الداخلي فيما لو كانت داخل الشركة (صبح داوود يوسف، 2010).

ثانيا: مبادئ التدقيق الداخلي:

قام المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين بإصدار مجموعة من المبادئ تتمثل في:

1- الإستقامة والنزاهة: إستقامة المدققين الداخليين من شأنها إرساء دعائم الثقة وهذا ما يشكل الأساس للإعتماد على آرائهم وأحكامهم.

2- الإستمرارية: من خلال هذا المبدأ يجب على الإدارة العليا إتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي تضمن إستمرارية وظيفة التدقيق الداخلي بما يتناسب مع حجم المؤسسة وطبيعة أنشطتها، فالإدارة مسؤولة على إتخاذ كافة التدابير اللازمة التي تتعلق بتوفير الموارد المادية والبشرية المؤهلة التي تساعد في تحقيق أهداف التدقيق الداخلي، ويتم ذلك إما على أساس مستمر أو على أساس سنوي خلال مقارنة العمل المنجز فعليا من قبل المدققين الداخليين مع العمل المخطط له من قبل الإدارة.

3- الإستقلالية: بمعنى أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عند تنفيذ الأنشطة التي يتم تدقيقها عن باقي الوظائف الأخرى ودون تدخل الإدارة العليا، وكذلك يجب ان تكون مستقلة عن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية مما يعزز موضوعية ونزاهة هذه الوظيفة.

4- الكفاءة المهنية: تعتبر الكفاءة المهنية أمر ضروري للمدققين من أجل حسن سير أداء مهام التدقيق، وتشمل الكفاءة المهنية المعرفة والخبرة وإستمرارية تأهيل كل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي.

5- السرية: يجب أن يحترم المدققين الداخليين قيمة وملكية المعلومات التي يحصلون عليها، وأن لا يكشفوا عن أية معلومات دون أن يكون لهم السلطة التي تخولهم القيام بذلك مالم تكن متطلبات قانونية أو مهنية تلزمهم القيام بذلك (داوود يوسف صبح، 2010، صفحة 71).

المبحث الثالث: الجوانب الخاصة للتدقيق الداخلي

يحض التدقيق الداخلي بأهمية كبيرة في المؤسسة العمومية أو الخاصة على حد سواء، فهو عين الإدارة لقياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة بالمؤسسة، كما أن الوظيفة المستقلة تسعى إلى تحقيق عدة أهداف وذلك للمساهمة في نجاح المؤسسة وإستمرارها (علوان، نظام المعلومات المحاسبية و التدقيق الداخلي، 2019، صفحة 39).

المطلب الأول: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

أولا: أهمية التدقيق الداخلي:

تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في ثلاث نواحي رئيسية وهي:

1- المسؤولية:

تكون اتجاه إدارة المؤسسة التي يوجد فيها حيث تتمثل أهميته في مساعدة مديري المؤسسة على القيام بوظائفهم اليومية في إدارة وتسيير شؤون المؤسسة عن طريق توفير الضمان بأن آلية الرقابة التي يعتمدون عليها سليمة وتعمل على تحقيق الأهداف المنشودة.

2- مجال الفحص:

تكمن أهميته في التحقق من سلامة نظام مسك الدفاتر، ومن أنه سيستمر في توفير معلومات دقيقة وبصفة دائمة، وكذلك التأكد من أن طرق تجميع المعلومات في التقارير المختلفة توفر للإدارة بيانات يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل (حاج دحو عامر، 2018).

3- في مجال الرقابة الداخلية:

فهو يهتم بكل من الجانب المالي والإداري، والاقتصادي لنظام الرقابة طالما أن مسؤوليته لا تقتصر على الإدارة والمالية، والمحاسبة بل تتعدى ذلك لتشمل كل الأجزاء الأخرى بالمؤسسة والتحقق من أن هذا النظام يعمل كما هو مخطط له.

ويمكن تلخيص أهمية خدمات التدقيق الداخلي للإدارة في النقاط تالية الذكر:

أ- خدمات وقائية، إذ يقدم التدقيق الداخلي التأكيد على وجود الحماية الكافية للأصول وحمايتها.

ب- حماية السياسة الإدارية من الانحراف عن التطبيق الفعلي.

ج- خدمات تقييمية، إذ يقوم المدقق الداخلي بقياس وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى الإلتزام بسياسات وإجراءات الإدارة.

د- خدمات إنشائية، حيث يمكن تقديم هذه الخدمة من خلال اقتراح التحسينات اللازمةعلى نظام الرقابة الداخلية واقتراحات لتحسين الاجراءات والسياسات الادارية.

كما يساهم في معرفة مدى نجاح الإدارة في الاستخدام الاقتصادي الكفؤ والفعال للموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة.

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي

يمكن تحديد أهداف التدقيق الداخلي في الآتي:

- فحص وتقييم مدى سلامة وكفاية تطبيق وسائل الرقابة الداخلية والمحاسبية وغيرها.

- تحديد مدى اقتصادية وفعالية تطبيق وتشغيل هذه الوسائل.

- تقييم الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة ومدى انسجام السياسات والخطط ببعضها.

- معرفة مدى جودة أداء المهام المطلوب تنفيذها من قبل العاملين في المؤسسة على كل المستويات.

- تقديم التوصيات التي من شأنها تطوير وتحسين الأداء الكلي.

ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى:

1- **أهداف الحماية**، حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقا.

2- **أهداف البناء (التطوير)**، يمثل هذا الهدف في وظيفة التدقيق الداخلي التي تعد وظيفة رقابية علاجية وإرشادية إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصائح للإدارة من أجل اتخاذ قرارات سليمة وفعالة.

ومع تطور مفهوم التدقيق الداخلي فإن أهدافه أصبحت تشمل كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر، بالإضافة إلى مشاركتها في تحديد المخاطر والاستجابة لها. والتأكد من أن الموارد المتاحة للمؤسسة يتم استعمالها بعقلانية وفعالية. كما يمكن أن يساهم التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وذلك من خلال

تقييم حوكمة أنظمة المعلومات داخل المؤسسة، والتوثق من أن نظامي الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر يساعدان المؤسسة في الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية والمالية.

ويرى الباحث بأن التدقيق الداخلي يساهم وبشكل كبير في مساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها وذلك عبر تقييمه لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، ومساهمته في تحسين الأداء الكلي عن طريق المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط مع تقديم الإرشادات والنصائح لتصحيح الانحرافات إن وجدت، بالإضافة إلى مشاركته في عملية إدارة المخاطر والمساهمة في تحسين عملياتها (حاج دحو عامر، 2018).

المطلب الثاني: مهام التدقيق الداخلي

تشمل أعمال التدقيق الداخلي المهام التالية:

1. التأكد من صحة البيانات المالية وغير المالية ذات العلاقة، ومدى الاعتماد عليها من خلال تدقيق وفحص العمليات، ودراسة الضبط الداخلي وتقييم إدارة المخاطر، وضبط إدارة التحكم المؤسسي (الحوكمة).
2. التأكد من مدى ملائمة سياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في المؤسسة والتحقق من تطبيقها.
3. تدقيق الخطة التنظيمية وجميع الوسائل والطرق وكافة اللوائح، السياسات، النظم المالية، الرقابية والإدارية المستخدمة داخل المؤسسة لحماية الأصول والوفاء بالإلتزامات المستحقة.
4. تقديم الإقتراحات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية في المؤسسة، تأكيدا للمحافظة على أصولها.
5. تدقيق كافة الأعمال المؤداة داخل جميع إدارات المؤسسة وبما يشمل كافة أنشطتها، والتأكد من مدى إلتزامها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة.
6. تشمل أيضا التأكد من دقة البيانات المحاسبية ودرجة الإعتماد عليها وتشجيع كفاءة الأداء وتنفيذ السياسات الإدارية الموضوعة.
7. كما يشمل عمل التدقيق الداخلي تزويد الإدارة العليا للمؤسسة بدرجة إطمئنان معقولة عن مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية ومدى فعالية تطبيقها.
8. تدقيق نظام الموازنات التقديرية وتقارير الأداء الدورية والتحليلات الإحصائية والبرامج التدريبية للعاملين بغرض رفع كفاءتهم في تنفيذ الواجبات والمسؤوليات المكلفين بها.
9. تدقيق إجراءات إدارة المخاطر وما إشتملت عليه من مراكز الخطر، بالإضافة إلى تدقيق فعالية الأساليب المعتمدة في تقييم وقياس تلك المخاطر (علوان، نظام المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي، 2019، صفحة 45).

وهذا ما يجعل التدقيق الداخلي ذو أهمية كبيرة داخل المؤسسة، بحيث أنه يعطي مصداقية ودقة للتسجيلات المحاسبية والتأكد من التزام المؤسسة بالسياسات والاجراءات المعمول بها.

المطلب الثالث: عناصر ومراحل التدقيق الداخلي

أولا: عناصر التدقيق الداخلي

لإكمال عملية التدقيق الداخلي يجب توفر مجموعة من العناصر والمتمثلة فيما يلي:

1- الفحص والتدقيق: يعتبر الفحص عنصرا أساسيا من عناصر التدقيق الداخلي والذي يدور حول التأكد من مدى صحة العمليات المالية والمحاسبية من حيث (مغربي صابرين، 2018):

- الدقة في تسجيل هذه العملية دفتريا.

- التوجه المحاسبي للعمليات المالية والتحديد السليم لطرفي العملية (مدين، دائن).

- مدى صحة وقانونية المستندات الدالة على حدوث العمليات المالية باعتبارها من القرائن الأساسية.

2- الإلتزام: يتمثل هذا العنصر في الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في سبيل التأكد من مدى التزام العاملين في المنشأة بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء العمليات وفقا للنظم الموضوعة والقرارات المتخذة في هذا المجال.

3- التحليل: يتمثل هذا العنصر في عملية الفحص الإنتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير لتحديد نقاط الضعف.

4- التقييم: ويتمثل هذا في تحديد العناصر السابقة على أن المدقق الداخلي يرتكز في هذا العنصر حول تقييم مايلي:

- مدى كفاءة السياسات الإدارية المختلفة والإجراءات في تحقيق الأهداف.

- مدى فعالية هذه السياسات والإجراءات في تحقيق الأهداف.

5- التقرير: يعتبر التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيها المدقق عما يلي:

- المشاكل التي واجهها وأسبابها.

- نقاط الضعف في السياسات و الإجراءات.

- التوصيات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف ومحاولة حل أي مشكل.

- بلورة النتائج النهائية التي توصل إليها نتيجة عملية التدقيق الداخلي الذي قام به، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا لتنفيذ ما جاء في التقرير من توصيات وأداء وملاحظات وتحفظات (مغربي صابرين، 2018).

ثانيا: مراحل التدقيق الداخلي

تتمثل مراحل التدقيق الداخلي فيما يلي:

I. التحضير لمهمة التدقيق الداخلي:

يتطلب الأمر من المدقق الداخلي قبل البدء بتنفيذ أعمال التدقيق، أن يقوم أولا بالتحضير الجيد لهذه المهمة، من أجل تحديد أولويات مهمة التدقيق، بالتوافق مع أهداف المؤسسة، وتتمثل خطوة التحضير للمهمة في مرحلتين هما مرحلة الأمر بالمهمة ومرحلة الدراسة والتخطيط واللتان نوضحهما كما يلي (سليمان محمد مصطفى، 2014):

1. الأمر بالمهمة:

يتمثل الأمر بالمهمة في الوثيقة المسلمة من طرف الإدارة العامة للمؤسسة إلى قسم التدقيق الداخلي من أجل إعلام المسؤولين بالانطلاق في عملية التدقيق، فالأمر بالمهمة يحدد الأهداف المراد تحقيقها من طرف التدقيق الداخلي لصالح الإدارة العليا، كما يمكن لهذا الأمر أن يحدد العلاقة بين القائمين بعملية التدقيق والأشخاص أو قسم أو حتى الهيكل محل التدقيق لتفادي أي غموض (مغربي صابرين، 2018).

2. الدراسة والتخطيط:

إن هذه المرحلة تعتبر ضرورية وهامة جدا لإنجاح مهمة التدقيق الداخلي، حيث يجب على المدققين الداخليين وضع خطة التدقيق المبنية على المخاطر، لتحديد أولويات هذه المهمة، بما يتلاءم والأهداف المرغوبة.

II. تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي:

بعد أن ينتهي المدقق الداخلي من دراسته وتخطيطه لمهمة التدقيق المكلف بها، تبدأ خطوات التنفيذ الميداني للمهمة، والتي من خلالها يقوم المدقق الداخلي بجمع المعلومات وأدلة الإثبات. وتتمثل هذه الخطوة في ثلاث مراحل هي:

1. اجتماع الإفتتاح:

يتم فيه بناء أولى العلاقات بين الفريق المكلف بالمهمة ومسؤولي النشاط محل المراجعة، وكذلك التهيئة الميدانية لعملية التدقيق والفحص الذي سيتم (سليمان محمد مصطفى، 2014).

2. برنامج التدقيق (مخطط التنفيذ):

يتم تقسيم أعمال التدقيق بين مختلف أعضاء الفريق وفقا لمؤهلاتهم وخبرتهم وحسب الزمن، وتنظيم تنقلات الأعضاء، وبرمجة الاستجوابات واللقاءات، ويسمح للمدقق بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، ويساعد ذلك على تتبع عمل المدققين، لضمان السير العادي للمهمة .

3. العمل الميداني:

يتم من خلاله إجراء الاختبارات، المقارنات وغيرها من تقنيات التدقيق بغرض جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

III. التقرير عن مهمة التدقيق الداخلي:

هذه الخطوة تعتبر الأخيرة في إنجاز مهمة التدقيق الداخلي، وتتمثل في أربع مراحل هي:

1. التقرير الأولي للتدقيق:

يتم إعداد هذا التقرير من خلال أوراق إبراز وتحليل المشاكل، التي تم إعدادها أثناء تنفيذ برنامج التدقيق، والتي تشتمل على كافة المشاكل والإنحرافات والمخالفات التي تكشف للمدققين أثناء تنفيذهم للمهمة، وهذا التقرير يعتبر أساس إعداد التقرير النهائي.

2. حق الرد من الأشخاص المدققة أعمالهم:

يتم عقد إجتماع بين فريق التدقيق الذي قام بتنفيذ مهمة التدقيق والأشخاص المدققة أعمالهم، وفي هذا الإجتماع يقوم فريق التدقيق بعرض الملاحظات والنتائج التي توصلوا إليها مدعمة بالأدلة المؤيدة لها، إضافة إلى التوصيات المقترحة بشأنها، بعدها يتدخل الأشخاص المراجعة أعمالهم بالرد على تلك الملاحظات والنتائج والتوصيات، من خلال التبريرات والتوضيحات والانتقادات إن كان لديهم.

3. التقرير النهائي:

بعد انتهاء التدخل، يتم إعداد تقرير التدقيق في صورته النهائية، ويتم إرساله لأهم المسؤولين المعنيين وأعضاء لجنة التدقيق والإدارة، لإعلامهم بنتائج مهمة التدقيق، والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات والإختلالات التي كشفت خلال عملية التدقيق.

4. متابعة تنفيذ التوصيات:

بعد إقتراح المدقق الداخلي مجموعة من التوصيات التصحيحية الواجب القيام بها، بناء على الملاحظات التي سجلها أثناء القيام بمهمته، فإنه يقوم بمتابعة مدى الالتزام بتنفيذ تلك التوصيات، وتنتهي هذه المرحلة عند تنفيذ كل التوصيات المقترحة والتي صادقت عليها الإدارة (سليمان محمد مصطفى، 2014).

خلاصة الفصل الأول :

أصبح التدقيق ذو أهمية بالغة في وقتنا الحالي، باعتبارها وسيلة للحذر، وباعتبار أن التدقيق الداخلي نوع من أنواعه فقد حظي مؤخرا باهتمام أيضا من قبل المؤسسات الاقتصادية، وذلك من أجل محاربة الغش والأخطاء المهنية بالخضوع إلى مجموعة من المعايير التي تحكمه وتنظم عملية سيره.

الفصل الثاني :
دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

تمهيد

شهد عصرنا الحالي العديد من التغيرات و التطورات خاصة في المجال الاقتصادي حيث أمتاز بالتعقيد و التقلب و المنافسة هذا ما أدى لزيادة كفاءة فعالية المؤسسات ما جعلها تتبنى موضوع الأداء المالي باعتباره الدافع الأساسي لاستمرار ووجود المؤسسات الخاصة الصغيرة منها و المتوسطة, و يعرف بأنه إلية تمكن فاعلية تعبئة و استخدام الوسائل المالية المتاحة و يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة و الموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي للأنشطة من خلال استخدام أدوات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة مسبقا و هناك مجموعة من أداوت تعمل على تحسين الأداء المالي للمؤسسات متمثل في التدقيق الداخلي.

و عليه هناك علاقة تربط التدقيق الداخلي بالأداء المالي و هذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني:

دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المالي للمؤسسات .

وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث و هيا :

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

المبحث الثاني: القياس و تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المؤسسة

المبحث الأول : ماهية الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسة و الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف , و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للإعمال المختلفة التي تمارسها الشركة , و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم .

الطلب الأول : مفهوم الأداء

لم يتفق الباحثين على إعطاء تعريف واحد لمصطلح الأداء باعتبار إن هذا المصطلح يشمل العديد من المفاهيم و المجالات , فمنهم من اعتمد على الجوانب الكمية في صياغة تعريف له و منهم من اعتمد على أبعاد تنظيمية و اجتماعية.

من بين التعريفات نجد :

- عرف Thomas Gilbertالأداء : بأنه التفاعل بين السلوك و الانجاز , انه مجموع السلوك و النتائج معا , و هو اتحاد السلوك و نتائجه . هو ليس السلوك وحده او الانجاز وحده انه تكاملهما معا , انه ما تسعى المنظمة للوصول إليه
- و يعرف أيضا : بأنه تحقيق الشروط أو الظروف التي تعكس نتيجة أو مجموعة نتائج معينة لسلوك شخص معين , أو مجموعة أشخاص أي انه تفاعل بين السلوك او الانجاز أو انه السلوك و النتائج التي تحققت معا , مع الميل إلي إبراز الانجاز أو النتائج , و ذلك لصعوبة الفصل بين السلوك من ناحية و بين انجاز و النتائج من ناحية أخرى
- أما الحوامد, الفهداوي (2002) فعرفو الأداء بأنه " مجموعة من السلوكيات الإدارية ذات العلاقة , والمعبرة عن قيام الموظف بأداء مهامه , و يتحمل مسؤولياته , و تتضمن جودة الأداء و حسن التنفيذ و الخبرة الفنية المطلوبة في الوظيفة فضلا عن الاتصال و التفاعل مع بقية أعضاء , و الالتزام بالنواحي الإدارية للعمل و السعي نحو الاستجابة لها بكل حرض و فاعلية " (القرالة عصمت سليم، 2011).
- و عرفا أيضا الأداء : هو نشاط تنموي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق اسس و معايير معينة تضعها بناء على أهدافها طويلة الأجل . (عبادة ابراهيم عبد الحليم، 2008).

و بصفة عامة يمكن القول ان الأداء هو تحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة و ضمان بقائها و استمرارها في نشاطها.

المطلب الثاني : تعريف أداء المالي

1-تعريف أداء المالي :

لقد أجمع معظم الباحثين على إن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي, و التي تعرف على أنها من الأساليب التي يمكن استخدامها من اجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها , و تستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من اجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي و المتوقع , ومعرفة نواحي الاختلاف بينهما , و يؤدي الأداء المالي الجيد إلى تكبير قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الايجابي (نقاط القوة) و السلبي (نقاط الضعف) لأدائها المالي.

وهناك من الخبراء الماليين و الباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه " وصف لوضع المنظمة الحالي و تحديد دقيق للمجالات التي استخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات و الإيرادات ,الموجودات , المطلوبات , و صافي الثورة .

ومن جهة أخرى فإن الأداء المالي يمثل المفهوم الضيق أداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف , و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث يركز على استخدام المؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف , و يعبر كذلك الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة , و يساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرض استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم.

و مما سبق فإن الأداء المالي هو:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجيه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها
- أداة لتدارك الثغرات و المشاكل و المعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون و القروض و مشكل العسر المالي و النقدي و بذلك تتذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل

- أداة لتحفيز العاملين و الإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج و معايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد و فترة معينة (محمود الخطيب محمد، 2010، صفحة 45).

و تعرف الأداء المالي أيضا انه : مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها , أمام الاستخدامات ذات الأجل الطويل و ذات الأجل القصير من اجل تشكيل ثروة .

يوضح هذا التعريف إن تسيير الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تسيير ممتلكاتها تسييرا جيدا على المدى القصير و الطويل (السعبري ابراهيم عبد موسى زيد عائد مردان، 2005، صفحة 235).

ومنه نستنتج إن الأداء المالي : هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء لمواجهة المستقبل , و ذلك من خلال الاعتماد على الميزانيات, جداول حسابات النتائج , الجداول الملحقة (شدري معمر سعاد، 2009/2008).

و نعرفه حسب معرفتنا : إن الأداء المالي يمكن المؤسسة من تشخيص و معرفة الأخطاء المالية لمواجهتها و أعطاء الحل المثل للمؤسسة لتحقيق الأهداف العامة .

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في الأداء

هناك عوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسات منها العوامل الداخلية متعلقة بداخل و العوامل الخارجية المتعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسة

1- العوامل الداخلية : تتلخص هذه العوامل في:

1-1- الهيكل المالي :

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل معه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات و أعمالها , ففيه تتجدد أساليب الاتصالات و الإصلاحات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات . حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية و هي الوظائف الإدارية في الشركات و التمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات و أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل و الانتشار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين و يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من

خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها و من تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار لإفراد في الشركات و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية (الخشالي شاكر، 2006).

1-2- المناخ التنظيمي :

و هو وضوح التنظيم و كيفية اتخاذ القرار و أسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري, و يقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة و عملياتها و نشاطها مع ارتباطها بألاداء, و إما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية و تقييمها و مدى ملائمة المعلومات اتخاذها . و أسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء, حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية, و إعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة الأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركة (الذنيبات محمد، 1999).

1-3- التكنولوجيا :

هي عبارة عن الأساليب و المهارات الطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات , منها تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب و تكون وفق المواصفات التي يطلبها المستهلك, و تكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية , و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة. و على الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها و ذلك بسبب إن التكنولوجيا من ابرز التحديات التي تواجه الشركات و التي لا بد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها و تعديل أدائها و تطويره بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء , و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء أنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطر و التنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية.

1-4- الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلي شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوحد عدة مقاييس لحجم الشركة منها : إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

و يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا و منه يصبح أدائها

اقل فعالية, و إيجابا من حيث سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات, و قد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات و بينت إن العلاقة بين حجم و الأداء علاقة طردية.

2- العوامل الخارجية : تتمثل في

2-1- السوق: توجد العديد من الإشكال التي يمكن ان تأخذ أسواق السلع الاقتصادية, تعتمد على هيكل السوق و السلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه من اجل تعظيم الأرباح , و يؤثر الأداء المالي من الناحية القانونية للعرض و الطلب.

2-2- المنافسة: تلعب دورين وضع محفز للأداء المالي, عندما تواجه المؤسسة التداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي و في حالة عدم تدارك التداعيات لا تستطيع مواجهة المنافسة و بذلك يتدهور أدائها المالي.

2-3- الأوضاع الاقتصادية: تؤثر بطريقتين

سلبا: حالة الأزمات الاقتصادية كالتضخم يؤثر سلبا على الأداء المالي.

إيجابا: حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما يؤثر إيجابا (محمود الخطيب محمد، 2010، صفحة 51).

و منه نستنتج ان العوامل المؤثر على الأداء لديها جانبين وهيا العوامل الداخلية و هيا عوامل تكون حسب بيئة المؤسسة و تكون لها عدة تأثيرات

أما العوامل الخارجية تتمثل في سوق التنافسية بين الشركات و تكون كاحتكار.

المبحث الثاني : قياس و تقييم الأداء

بعد تناول الأداء المالي للمؤسسة في المبحث الأول و إيضاح معناه وعوامل المؤثرة فيه نتناول ألان دراسة عملية تقييم الأداء و قياس محاولين تغطية جميع جوانب المتعلقة بها من ماهيتها و خطوات و كيفية القيام بها

المطلب الأول : مفهوم قياس و تقييم الأداء المالي

لقد جرت العادة على استعمال كلمتي القياس و تقييم في عملية الرقابة بمفهوم واحد دون تمييز و لكم في الأصل الكلمتان تحملان معنيين مختلفين , و خاصة إذا تم ربطهم بعملية تقييم الأداء.

1- قياس الأداء

القياس هو { تحديد كمية او طاقة عنصر معين . و غياب القياس يدفع المسيرين الى التخمين و استخدام الطرق التجريبية التي قد تكون او لا تكون ذات دلالة } . اذن قياس الأداء هو تحديد مقدار نتائج المؤسسة .

و تعد عملية قياس الأداء المرحلة الأول من عملية الرقابة المتمثلة في مراحل أساسية : القياس المقارنة , تصحيح الانحراف.

و قياس الأداء لا تتم في اغلب الحالات إلا بتوفر مجموعة من المعايير و المؤشرات التي تمكن من تحديده و تحديد تطوراته المحققة إذا استلزم الأمر مقاربة بينه و بين الأداء السابق له.

2- تقييم الأداء

قبل البدء في الدراسة أو عرض تقييم الأداء يجب الإشارة إلى وجود جدل أو عدم تفاهم تام حول استخدام كلمتي التقييم و التقويم في اللغة العربية , لذلك سيكون استعمال كلمة التقييم في البحث كمرادفة لكلمة التقويم و نفي إي فرق يمكن إن يكون بينهما .

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء , و سنحاول الاقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه . تقييم الأداء يعني تقديم حكما ذو قيمة على إدارة موارد المؤسسة , أو بتعبير أخر يمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة .

من تعريف يتضح إن عملية التقييم تتمثل في عنصرين أساسين هما : القياس الذي يتم بموجب مجموعة من المؤشرات , و إصدار أحكام على ما تم قياسه. فيتبين من هنا أن القياس مرحلة أساسية من عملية التقييم .

كذلك ينظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها { تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة , و هي تهتم أولا بالتحقيق من بلوغ الأهداف المخططة و المحددة مقدما و ثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية } . و التي يمكن أن تفسر فعالية المؤسسة (نسبة إنجاز الهدف) و كفاءتها (الاستخدام العقلاني للموارد).

هناك تعريف أخر يرى بأن تقييم الأداء هو { مرحلة من مراحل العملية الإدارية, نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة و ذلك من اجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء و بالتالي

اتخاذ القرارات الأزمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور و غالبا ما تستخدم المقارنة بين ماهر قائم أو متحقق فعلا و بين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة } حسب التعريف فإن تقييم الأداء هو مقارنة ما هو فعلي بما هو مطلوب و تحديد الانحراف و تحليله و من ثمة اتخاذ القرارات التصحيحية, و لكن في حقيقة الأمر هذا العمل من اختصاص عملية التدقيق و لا يمكن اعتبار عملية التقييم عملية إدارية بل هي جزء من عملية التدقيق و التي هي عملية إدارية.

و هناك من يرى في عملية التقييم نظام و إن نظام تقييم الأداء يتمثل في تلك { السلسلة من الأنشطة المخططة و المنظمة والمراقبة من اجل ملاحظة و قياس مساهمة أو مشاركة المستخدم في أهداف المنظمة } ما يمكن ملاحظته حول التعريف انه ركز على أداء الموارد البشرية دون إن يأخذ بعين الاعتبار الادعاءات الأخرى, و إن عملية التقييم تهدف إلى تحسين الأداء إي تحفيز الأفراد للعمل أكثر بدل من تسليط العقوبات على المقصرين .

إلى جانب التعارف السابقة توجد تعاريف ترى بأن تقييم الأداء يعتبر وظيفة إدارية بجاني الوظائف الأخرى المتعارف عليها من تخطيط و التنظيم و دفع, و حسب هذه التعريف فإن التقييم الأداء { يعتبر وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري و المالي المستمر , و تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج تتحقق على النحو المرسوم, بأعلى درجة من الكفاءة} .

مما سبق ذكره من التعاريف تقييم الأداء نحاول اقتراح التعريف التالي : تقييم الأداء هو جزء من عملية التدقيق , فهو يعمل على قياس النتائج المؤسسة باستخدام مجموعة المؤشرات الكفاءة و الفعالية و من ثم إصدار أحكام تقييميه تساعد على اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: قياس الأداء المالي

مقياس الأداء المالي باستخدام النسب المالية:

هي البيانات و الأرقام التي تعرضها الميزانية العمومية و قائمة الدخل , شرط إن تكون مرتبطة بالأداء و مفسرة له .

تهدف النسب المالية المستخرجة من البيانات المالية إلى توفر معلومات مهمة و معبرة عن السيولة و الربحية و النشاط و الرفع المالي و التوزيعات, حيث إن أصحاب الديون يهتمون بنسب السيولة التي تبين قدرة

الشركة على الوفاء بالالتزامات هذا من ناحية , أما الناحية الأخرى فإن حاملي الأسهم و المستثمرين يهتمون بنسب الربحية, أما إدارة الشركة فتهتم بأنشطة الشركة, و يهتم أصحاب الديون أيضا بنسب المديونية لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي , و يهتم المستثمر بنسب التوزيعات لمعرفة سياسة الشركة في عملية التوزيع (الزبيدي حمزة، 2004، صفحة 80).

أهمية النسب المالية :

تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية :

1) تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية
2) قياس درجة نمو الشركة و الكشف عن مواطن الضعف و القوة
3) توفير البيانات و المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات و إعداد الميزانيات التقديرية.
4) قياس الفعالية الكلية للشركة و مستوى أدائها.
5) قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجداتها لتحقيق الربحية.

و لتحقيق هذه الجوانب يجب أن يتوفر بالنسب المالية الأتي:

1) أن تكون النسب المالية قادرة على كشف و قياس نقاط الضعف و القوة.
2) أن تكون النسب المالية ذات دلالات واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالنسب المالية السابقة أو بالمتوسط العام للنسب المالية في صناعة ما.

أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية:

تتفاوت أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية و ذلك وفق الغرض من استخدام هذه النسبة, و قد تم تقسيم الأهمية من وجهة نظر المستخدمين إلى الأتي:

- الأهمية النسبية المالية من وجهة نظر ألمقرضين حيث آن هؤلاء المستخدمين يهتمون بثلاث أنواع من النسب المالية و هي بالترتيب نسب النشاط ثم نسب السيولة و ثم النسب الربحية, مثل نسبة الديون إلى حقوق الملكية و نسبة تغطية التكاليف الثابتة و نسبة تغطية الفوائد المدنية

- الأهمية النسبية المالية من وجهة نظر المستثمرين: حيث أن هؤلاء المستخدمين يقدمون الأهمية القصوى على نسب الربحية على حساب غيرها ثم نسب القيمة السوقية ثم النسب السيولة, مثل نسبة عائد السهم العادي و نسبة العائد على حقوق الملكية و نسبة حافة صافي الربح.
- الأهمية النسبية المالية من وجهة نظر المحللين الماليين: حيث أن هؤلاء المستخدمين يقدمون الأهمية القصوى على نسب الربحية على حساب غيرها ثم نسب النشاط ثم نسب السيولة.

النسب المالية الأكثر تداولا في التقارير السنوية المنشورة للشركات:

ترعى عملية إعداد التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات مفهوم الإفصاح و خاصة الإفصاح المناسب الذي يشير إلى نوعية البيانات التي يتم الإفصاح عنها و ذلك بالتركيز على المعلومات الملائمة لاتخاذ ألقرارات هذا النوع من الإفصاح يعرض كافة النسب المالية التي تلبي الأغراض العامة لمستخدمي البيانات سواء أكان مقرضين أو مستثمرين أو محللين.

و أكثر و أهم النسب المالية تداولا في التقارير المالية المنشورة للشركة العامة هي عائد السهم العادي, توزيعات السهم العادي , القيمة الدفترية للسهم العادي, صافي رأس المال العامل, العائد على حقوق الملكية, حافة الربح التشغيلي, نسبة التداول, نسبة الديون على حقوق الملكية, العائد على الاستثمار و أخيرا العائد على الأصول

عيوب استخدام النسب المالية :

يوجد بعض نقاط القصور في النسب المالية يمكن إن تفقد هذه النسب قوتها في التحليل (صديق انور عبد الخالق، 1987، صفحة 169):

1- إن النسب المالية تعتمد على مدى سلامة الأرقام الواردة في القوائم المالية و التقارير المالية؛
2- صعوبة تحديد الأسس التي يتم عليها مقارنة النسب المالية؛
3- اختلاف التعريفات الخاصة ببنود الميزانية العمومية و قائمة الدخل من الشركة لأخرى مما يجعل تفسيرات النسب المالية في كثير من الحالات غير واضحة؛
4- إن النسب المالية تحسب من بيانات مالية سابقة مما يجعلها ليست ذات دلالة في المستقبل؛
5- إن إعداد القوائم المالية يتم على أساس القيمة التاريخية للأصول و هذا الأساس يكون في التحليل مضللا من كثير من الحالات؛

6- تعبر القائمة المركز المالي عن الأرصدة النقدية في تاريخ معين بينما الحركة النقدية تتسم بالحركة لا بالسكون.

هناك عوامل أخرى غير ملموسة تؤثر على الحالة المالية للشركات مثل الكفاءة , الإدارة و المشاكل الفنية و التسويقية التي لا تظهرها القوائم المالية.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة, فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة جيدة و متطورة و لا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج و ما ضيعته من فرص و تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها المالي.

أولا أساسيات تقييم الأداء المالي

1- تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على انه : " قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية إي الأصول المطلوبة , حقوق المساهمين , النشاط التشغيلي .. الـخ , للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر و بالتالي تحديد متانة مركزها المالي " (غياظ و مهري، 2011-2013).

2- أهداف تقييم الأداء المالي

تسعى المؤسسة الاقتصادية من خلال تقييم أدائها المالي إلي جملة من الأهداف أهمها :

- توفير مقياس لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها ؛
- إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة و الفعالية و بالتالي تستطيع المؤسسة مواصلة البقاء و الاستمرار في العمل ؛
- يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة ؛
- يظهر تقييم الأداء المالي التطور الذي حققته في مسيرتها نحو الأفضل آو نحو أسوء و ذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي ؛
- يساعد الأداء على خلق نوع من المنافسة بين الأقسام و الإدارات و المؤسسات المختلفة و هذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين مستوى أدائها؛
- تقييم الأداء المالي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة (غياظ و مهري، 2011-2013).

3- خطوات عملية تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء في الخطوات التالية:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

1- الحصول على القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل , حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة
2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل النسب الربحية و السيولة و النشاط و الرفع المالي و التوزيعات, و تتم بإعداد و اختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
3- دراسة و تقييم النسب , بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات و الفروقات و بواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع
4- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب, و بعد معرفة أسباب هذه الفروق و أثرها على الشركات للتعامل معها و معالجتها. (محمود الخطيب محمد، 2010، صفحة 51).

ثانيا : مصادر المعلومات لعملية تقييم الأداء المالي

كما سبق الذكر فإن أول خطوة من خطوات تقييم الأداء هي مرحلة الحصول على المعلومات فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق, و يشترط إن تكون المعلومات ذات جودة عالية و في الوقت المناسب, و تقسم مصادر المعلومات كما يلي (عوادي منير، 2010-2013):

1- المصادر الخارجية :

تتحصل المؤسسة الاقتصادية على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي و هذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

1-1- المعلومات العامة :

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة, و سبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم و التدهور و تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها و الوقوف على حقيقتها.

2-1- المعلومات القطاعية :

تقوم بعض الهيئات القطاعية المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بقطاع معين, و نشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية و الاقتصادية , فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجتمعة, و بعدها يستخلص منها نسب و معلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب , فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الإطراف التالية : النقابات المهنية , النشرات الاقتصادية, المجلات الاقتصادية المتخصصة , بعض المواقع على الانترانت , لكن هذا النوع من المعلومات غائب في معظم الدول النامية كالجزائر , و بالتالي القيام بدراسة اقتصادية آو مالية وافية تعد عملية صعبة.

2- المصادر الداخلية

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما, في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة و تتمثل هذه المعلومات في الميزانية, جدول حسابات النتائج و الملاحق:

2-1- الميزانية

تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية, هي الميزانية المحاسبية, و مجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء المالي.

و تعبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة و تدعي بالخصوم, و أوجه استخدام هذه الأموال و تسمى بالأصول, و ذلك بزمن محدد عادة ما يكون في نهاية السنة. و ترتب الأصول المحاسبية تبعا لمدة استعمالها , فنجد على رأس عناصر الأصول الاستثمارات بنوعيها المعنوية و المالية و تليها المخزونان (بضائع, مواد أولية , منتوجات تامة ...), و في أسفل الأموال نجد الحقوق (القابلة للتحقيق كالعملاء, أوراق القبض سندات المساهمة , و الأموال الجاهزة كالبنك و صندوق..).

إما الخصوم فتشكل مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازلية حسب درجة استحقاقها, إي ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا في إعادتها إلى أصحابها إلي غية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في ادني الآجال, فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة و المتوسطة الأجل ثم الديون القصيرة مدة بوجودها في المؤسسة.

و تكمن قيمة الميزانية المحاسبية في اعتبارها كمية و قانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة استعمالات مواردها المالية و حقوقها على الغير من جهة أخرى, و النظر إلى الميزانية على أنها موارد و استخدامات يشكل نظرة و قراءة اقتصادية يمكن إن تكمل بدراستين قانونية و مالية.

شكل 2 : ميزانية بسيطة :

الأصـول Actifs			الخصـوم Passifs	
	الأصول غير الجارية		**الأموال الخاصة**	
.211.	مباني	.	أموال الاستغلال .101.	
.215.	معدات وأدوات	.	**خصوم غير جارية**	
.2183.	معدات نكتب		قروض بنكية .164.	
	أصول جارية		**خصوم جارية**	
.30.	بضاعة		موردو المخزون .401.	
.411.	زبائن			
.512.	البنك			
.53.	الصندوق			
	المجـــموع		**المجـــموع**	.

المصدر: جريدة الرسمية عدد 19 موافق ل 15 مارس 2019 ص 80

2-2- جدول حسابات النتائج

يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا, و يتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف و الإيرادات التي تساهم في تحقيق نتجه نشاط المؤسسة في دورة معنية , دون تحديد تواريخ تسجيل لها , إي يعبر عن مختلفة التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة , فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة و تحليل نشاط المؤسسة من جهة آو لتحديد مجاميع المحاسبية الوطنية من جهة أخرى.

و لقد وضع الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات :

الهامش الإجمالي: حيث ينتج عنه الفرق بين العنصرين الأساسيين في هذا النشاط و هما:

مبيعات البضائع و تكلفة البضائع المباعة.

القيمة المضافة: وهي القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية.

و تحسب بالعلاقة الآتية: القيمة المضافة = الهامش الإجمالي + إنتاج الدورة – (مواد و لوازم مستهلكة + خدمات)

نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة + نواتج مختلفة و تحويل تكاليف الاستغلال – (مصاريف المستخدمين + ضرائب و رسوم + مصاريف مالية + مصاريف مختلفة + مخصصات الاهتلاكات و المؤونات)

نتيجة خارج الاستغلال: و تنتج عن الفرق بين نواتج خارج الاستغلال و مصاريف خارج الاستغلال.

نتيجة الدورة: هي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال و نتيجة خارج الاستغلال.

الجدول 1 : جدول حسابات النتائج

البيان	المبالغ
رقم الأعمال كلفة المبيعات	
هامش الربح الإجمالي	
المنتوجات العملياتية الأخرى التكاليف التجارية الأعباء الإدارية الأعباء العملياتية الأخرى الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات	
النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية الأعباء المالية	
النتيجة المالية	

النتيجة العادية قبل الضريبة	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتيجة العادية	
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية – منتوجات– عناصر غير عادية – أعباء–	
النتيجة غير العادية	
صافي نتيجة السنة المالية	

المصدر: جريدة الرسمية عدد 19 الموافق ل 15 مارس سنة 2019 ص 81

2-3- الملاحق :

الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة, و هدفه الأساسي هو تكملة و توضيح فهم الميزانية و جدول الحسابات النتائج , فهو يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية و جدول الحسابات النتائج بأسلوب أخر, و يجب على الملاحق إن تتمكن الإطراف الموجهة إليها الميزانية و جدول النتائج من الفهم الجيد لها, و تقديم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

- المعلومات (المكملة) آو الرقمية الموجهة لتكملة و تفصيل بعض عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج.
- المعلومات غير المرقمة و تتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل و توضيح فهم المعلومات المرقمة.

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

أدت التطورات والتغيرات الحديثة في مهنة التدقيق الداخلي الى مناداة بدور أكبر للمدقق الداخلي في عملية قياس الكفاءة والفعالية لجميع أنشطة المؤسسة، وقد نادى معهد المدققين الداخليين بزيادة دوره في مجال التدقيق الإداري وتدقيق العمليات لأن هدف التدقيق الداخلي مصمم أساسا لإضافة القيمة وتحسين عمليات المؤسسات كما نصت المعايير الدولية على نطاق التدقيق الداخلي بحيث يشمل مراجعة الجدوى الاقتصادية للعمليات وفعاليتها وكفاءتها ومن ضمنها الضوابط غير المالية وكذا اختبار المعلومات التشغيلية.

المطلب الأول: تعريف تحسين الأداء ودوافعه

يمكننا التطرق الى تعريف تحسين الأداء ودوافعه كما يلي:

أولا: تعريف تحسين الأداء:

من أهم مفاهيم العصر الحالي أن المنافسة القوية والإبداع لا ينتجان من استخدام الآلات والأجهزة الحديثة والمتقدمة ومحاولة تقليل النفقات فقط وإنما باستخدام أهم مصدر على الإطلاق وهو: الأشخاص، الموظفون، العاملون...الخ.

وقد أصبح يحكم على نجاح أي مؤسسة بمدى اهتمامها بقدرات موظفيها وكفاءاتهم وحسن أدائهم لأعمالهم، وكيفية استثمار رأس المال البشري (يوسف مصطفى، 2016).

ويعرف تحسين الأداء على أنه: "استخدام جميع الموارد المتاحة لتحسين المخرجات وإنتاجية العمليات وتحقيق التكامل بين التكنولوجيا الصحيحة التي توظف رأس المال بالطريقة المثلى، حيث يتطلب تحسين أداء أي مؤسسة توازن العناصر الأربعة التالية:(الجودة، الربحية، التكنولجيا، التكلفة) لأن توازن هذه العناصر يؤكد أن توقعات واحتياجات أصحاب المصلحة في المؤسسة قد أخذت في الاعتبار"، ويطلق على هذا المنهج المتكامل إدارة التحسين الشامل (الخزامي عبد الحليم احمد، 1999).

ومن المبادئ الأساسية لتحسين الأداء نذكر (مؤمن شراف الدين، 2012):

- الوعي بتحقيق احتياجات وتوقعات الزبون(داخلي وخارجي).
- إزالة الحواجز والعوائق وتشجيع مشاركة جميع العاملين.
- التركيز على النظم والعمليات.
- القياس المستمر ومتابعة الأداء.

ثانيا: دوافع تحسين الأداء: يوجد العديد من العوامل التي تؤدي بالمؤسسات إلى تحسين أدائها، ونذكر من أبرزها دوافع التحسين المستمر والمسؤولية الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة.

1. **دوافع التحسين المستمر:** من أهم العوامل التي تدفع بالتحسين المستمر هي: معدلات التغيير السريعة، المنافسة، الحفاظ على المكانة والاهتمام بالجودة كما يلي (عادل زايد، 2003) :

أ- معدلات التغيير السريعة :

وهي تمثل مجموعة القوى الخارجية التي تؤثر على نشاط وقرارات المؤسسة وتتأثر بها، والبيئة الخارجية هي نقطة البداية والنهاية للمؤسسة ، فمن حيث كونها نقطة البداية فهي المصدر الأساسي للحصول على الموارد التنظيمية مثل المواد الخام، رؤوس الأموال، العمالة والمعلومات عن السوق، أما من حيث كونها نقطة النهاية، فإن بيئة الأعمال هي المستهلك الأساسي للمنتجات وخدمات المؤسسة، فكلما تميزت البيئة بعدم التأكد نتيجة لكثرة عدد المتغيرات البيئية وعدم استقرارها، كما عملت المؤسسات على تحسين أدائها لمواجهة ظروف الغموض البيئي وذلك من خلال الابتكار.

ب- الحفاظ على المكانة:

تعكس المكانة الموقع التنافسي للمؤسسة بين بقية المؤسسات العاملة في نفس المجال، ويمكن لها أن تحقق ميزة تنافسية عندما تقوم بتطبيق الاستراتيجيات التي تخلق القيمة للمستهلك، والتي يمكن للمنافسين الحاليين أو المرتقبين تطبيقها، فإن المؤسسة يمكن أن تملك ميزة تنافسية دائمة من خلال المزج الدقيق بين المهارات البشرية والأصول المادية بطريقة فريدة تؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية المنشودة.

ت- الاهتمام بالجودة:

ومنه فإن المتغيرات السريعة التي تحيط بنشاط المؤسسات، خاصة الهادفة للربح، واشتداد المنافسة، تحتم على هذه المؤسسات أن تجد لنفسها الأسلوب الذي يمكنها من دمج معارفها ومواردها المختلفة لتحقيق مستوى عال من الأداء، وذلك مع الحرص على التركيز على الجودة الكاملة، والتي تعبر عن الأساس الذي ينطلق منه استهداف ذلك المستوى من الأداء، هذا إضافة إلى ضرورة مراعاة شروط التنمية المستدامة.

ث- المنافسة:

وتعبر عن حالة الصراع الموجود بين المؤسسات ومحاولة كل منها كسب الزيادة في السوق وذلك باعتماد عدة استراتيجيات تمكنها من تحقيق مستويات مرتفعة من الأداء، لذلك على المؤسسة القيام بالتحديث المستمر لاسراتيجياتها وتتبع متغيرات البيئة الخارجية.

2. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتنمية المستدامة:

تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها الادماج الاختياري من طرف المؤسسات، بالاهتمام بالمشاكل الاجتماعية والبيئية في أنشطتها التجارية، وعلاقتها مع الأطراف ذات المصلحة (yvus & annick, 2009).

فالمؤسسات لها سلوكيات اجتماعية مسؤولة بغض النظر عن المتطلبات القانونية المفروضة من أجل الاستجابة للحاجات الاجتماعية، فيكون من بين أهدافها المساهمة في التنمية المستدامة والصحة والرفاهية الاجتماعية.

من بين الفوائد التي تحصل عليها المؤسسة المسؤولة اجتماعيا وتحسن من أدائها نذكر (Alain Gounot, 2010):

- تحسين صورة المؤسسة والحفاظ على سمعتها في المجتمع.
- معرفة متطلبات الزبون بصفة اجمالية دائمة، وهذا بتقديم منتجات بتكنولوجيا محافظة على البيئة، وهذا ما يتضمن الحصول على ميزة تنافسية.
- تحفيز العمال وهذا بتتبع المؤسسة لسياسات وخطوات التنمية المستدامة.
- التحكم في المخاطر وأيضا في التكاليف البيئية والاجتماعية، بدلا من التسبب في بعض المشاكل والكوارث الطبيعية.
- الاستجابة لمتطلبات الاطراف ذات المصلحة، وهذا بتعامل المؤسسة مع عدة عوامل خارج النطاق الاقتصادي، مما يسمح بضمان سير العلاقة الجيدة بينها وبين جميع الأطراف ذات المصلحة.

المطلب الثاني: تقرير المدقق الداخلي ودوره في تحسين الأداء المالي

بعدما يقوم المدقق الداخلي بكل ما يلزم من خطوات التدقيق والفحص وكذا تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية يقوم بإعداد التقرير الذي يضم نتائج ما قام به ويكون موجها لإدارة المؤسسة، للإطلاع على الملاحظات والتوصيات والاقتراحات فيما يخص الأداء المالي وكذا تحسينه والذي يكون مرفقا بعدد من أدلة الاثبات.

1. إعداد التقارير ومعاييرها في التدقيق الداخلي:

يعتبر التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيه المدقق عن رأيه الفني المحايد.

– **ماهية التقرير:** هي كلمة لاتينية تتكون من مقطعين معناهما بالعربية (يحمل الى) أو (يرجع الى) وهو عرض لمعلومات جديدة او تحليل لقرار اتخذ في الماضي او توصية باتخاذ قرار مستقبلا.

وهي وسيلة لنقل المعلومات والبيانات والقرارات بين الجهات المختلفة اما شفهيا او تحريريا.

فالتقارير هي البيانات والمعلومات التي يجمعها المدقق من الملاحظة والمحاسبة وتبادل الآراء عن طريق الاتصال الشخصي بالقائمين بالتنفيذ ومن خلال الوجود الفعلي في مواقع التنفيذ.

اذا التقارير تبليغات شفهية او رسائل من المرؤوسين عن سير التنفيذ وموقعه (خلف عبد الله الواردات، 2013).

يمكن أن نعرف التقرير على أنه وثيقة مكتوبة وصادرة من شخص مهني الذي هو المدقق، يمتاز بالأهلية لإبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية والإجراءات التي قام بفحصها في المؤسسة ومدى دقة وصحة البيانات والمعلومات التي اعتمد عليها لإبداء الرأي (شعبان لطفي، 2004).

2. أهداف التقرير:

من خلال التقرير يسعى المدقق الداخلي الى الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن اعمال التدقيق وكذا التغيير للأفضل من خلال عكس مجهود إدارة التدقيق الداخلي الإدارة العليا، والتأثير في عملية اتخاذ القرارات من خلال تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء التدقيق الداخلي وإقناع القارئ بوجهة النظر التي جيء بها في التقرير وأبداء التوصيات اللازمة بالنسبة لتطوير إجراءات العمل ونقل الأفكار والمعلومات وتبادلها.

3. أنواع التقارير:

نوجزها في أربعة تقارير وهي كالتالي:

– **الإخباري:** وهي تقارير تستعرض معلومات أو بيانات رقمية لتخبر المتلقي عن حالة أو موقف خاص لموضوع محدد طلبته الجهة المتلقية.

– **تحليلي:** وهي التقارير التي تقوم بدراسة مستوفية عن حالة أو موضوع وتحليل البيانات والأرقام وتقديم الاستنتاجات والتوجيهات اللازمة.

– **روتينية:** وهي تقارير ترفع للإدارة بشكل روتيني ضمن ماهو متعارف عليه (خلف عبد الله الواردات، 2013).

4. معايير إعداد التقارير في وظيفة التدقيق الداخلي:

توجد معايير يجب على المدققين الداخليين اعتمادها عند إعدادهم لهذه التقارير وتتمثل في إعداد تقرير مكتوب وموقع بعد اكتمال فحص التدقيق، ومناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي المكتوب، قد تنطوي التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية والأداء والتوصية بالعمل التصحيحي اللازم وإحتواء التقارير الغرض والنطاق والنتائج واتصافها بالموضوعية والوضوح والاختصار وتفحص وتقييم التقارير من قبل مدير التدقيق والمراجعة الداخلية أو من ينوب عنه لهذا المنصب قبل إصداره من قبل المدقق الداخلي (الصحن و السوافيري، 2008).

5. خصائص تقرير المدقق الداخلي:

- **المنفعة:** لابد أن تعرض المعلومات في تقارير بشكل مختصر تفيد المدير على اتخاذ القرارات .

- **الشكل الملائم:** وضوح التقارير لتسهيل قراءتها وفهم ما تحتويه من معلومات.

- **محدد الهوية:** لا بد من اشتماله على معلومات أساسية تحدد هويته مثل العناوين وأرقام الصفحات.

- **الثبات:** يجب أن تعد التقارير على أسس ثابتة، وتتم كتابة التقرير على ثلاث مراحل:

  - مرحلة التخطيط لعدد التقارير التي سيتم إصدارها المرحلية منها والنهائية.
  - تكون متزامنة مع عملية التدقيق ومن خلالها يتم كتابة الملاحظات والتوصيات أولا بأول.
  - جمع الأجزاء المختلفة عن التقرير في وثيقة موحدة التنسيق والترتيب.

وعليه من خلال تقرير المدقق الداخلي يتم تقديم معلومات تمتاز بالموثوقية والمصداقية هذا ما يؤدي الى اتخاذ قرارات سليمة وتحسين الأداء من خلال مقارنة أداء المؤسسة سواء كان داخل الوحدة الاقتصادية أو ضمن المؤسسات المماثلة باعتبار المؤسسة تنشط في محيط تنافسي (القباني و السواح، 2006).

6. إرشادات تتعلق بإلتزامات المدقق الداخلي:

يجب على المدققين الداخليين التقرير عن نتائج عملهم التدقيقي من أجل إيصال النتائج المتعلقة بعملية التدقيق بإصدار تقرير مكتوب وموقع بعد انتهاء عملية الفحص التدقيقي ويمكن أن تستخدم التقارير المرحلية لايصال المعلومات التي تتطلب اهتمام فوري وذلك من أجل إيصال تفسير في نطاق التدقيق للنشاط موضع المراجعة.

إن ملخص التقارير التي تلقى الضوء على نتائج التدقيق يمكن ان تكون مناسبة لتلك المستويات الإدارية التي تكون أعلى من رئيس الوحدة موضع التدقيق، فعلى المدقق الداخلي مناقشة الاستنتاجات مع المستويات الإدارية المناسبة قبل اصدار التقرير الكتابي وهناك مقابلات بعد عملية التدقيق تتضمن مناقشات وتوصيات وهناك أسلوب اخر وهو مراجعة مسودات تقارير التدقيق مع كل رئيس قسم أو دائرة مدققة.

يجب أن تكون التقارير موضوعية وواضحة وبناءة وفي الوقت المناسب أن تتسم بالواقعية وعدم التحيز وخلوها من التحريف أو التشويه أي أنها تعتمد على الحقائق والأدلة والقرائن الثبوتية، وأن تعرض الهدف من التدقيق ونطاقه ونتائجه، كما يجب أن تحتوي تعبيرا عن رأي المدقق كلما كان ذلك ممكنا وأن تكتب المعلومات الإضافية بوضوح لتجنب القارئ لأن يقرأ أكثر وأن تصف المعلومات الهدف من التدقيق.

يفترض أن يكون هناك تعليمات خاصة بالفترات الزمنية لاصدار التقارير، يمكن تجزئة الأيام المطلوبة لكتابة التقارير من المنشأة الصغيرة كمايلي:

- اليوم الأول: تحضير المسودة الأولى من قبل المدققين بعد الانتهاء من اعمال التدقيق الميداني.
- اليوم الثاني: طباعة التقرير ومراجعته.
- اليوم الثالث: مراجعة التقرير من قبل مدير التدقيق الداخلي.
- اليوم الرابع: إعادة الطباعة والتعديل.
- اليوم الخامس: مراجعة أخيرة من قبل المدقق الداخلي والإصدار بشكل النهائي.

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات

يتحدد دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال اتخاذ قرارات مهمة في المؤسسة وهذا ما سوف نتحدث عنه في هذا المطلب:

1. القرار: عرف القرار على أنه الاختيار بين بديلين أو أكثر.

هو اختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هي عملية المفاضلة بين الحلول البديلة لمواجهة مشكلة واختيار الحل الأمثل من بينها (المجهلي، 2009).

عملية اتخاذ القرار هي تلك العملية المبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي الواعي للوصول الى قرار (ابو هويدي، 2011).

2. مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات:

هنالك خطوات منطقية ينبغي إتباعها للوصول إلى قرارات رشيدة وجيدة تتمثل في تحليل وتشخيص الموقف وتحديد البدائل لإختيار البديل الأفضل.

يلعب التدقيق الداخلي أدوار مهمة في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على قرارات ذات جودة وفعالية، بالموازنة مع خطوات عملية اتخاذ القرارات فإن التدقيق الداخلي له دورة حياة يكون اخرها الوصول إلى تقديم معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات الإدارية وتبدأ عملية التدقيق بإعطاء نظرة حول موضوع العملية وإعداد إجراءات التدقيق المناسبة لذلك الموضوع وبذلك يتم تشخيص الوضع المحيط وتحديد درجة الخطر الناجم ومن ثم وضع إستراتيجية للقيام بعملية التدقيق لتليها وضع الخطة اللازمة ليبدأ المدقق بتنفيذها مع العمل في كل مرة على ضبط الأداء ويتم من قبل المدير المسؤول على مديرية التدقيق الداخلي ويقوم بإدخال التحسينات الضرورية على كل نقص وهكذا في كل مرة.

يتم اعداد تقرير حول ما تم ملاحظته وتقديم الاقتراحات المناسبة حيث تكتسي التقارير التي يعدها المدقق الداخلي بأهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات واقتراح التحسينات وإضافة قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين وهذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات منها: قرار الاستثمار، قرار التمويل.

تعتمد الإدارة على هذه التقارير لاتخاذ قراراتها هذا يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات ويعطيها مركز تنافسي في السوق ويستوجب في ذلك أن يتمتع المدقق الداخلي في المؤسسة بالاستقلالية الكافية للقيام بمهامه وواجباته (قسيمة، 2016).

وبالتالي يمكن القول أنه كلما كانت عملية التدقيق الداخلي منظمة ومبنية على أسس قوية وفعالة كلما كان تأثير ذلك ايجابا على تحسين أداء المؤسسة.

خلاصة الفصل الثاني:

يعمل التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية على تحسين الأداء المالي بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال تحقيق أهداف مهمة التدقيق الداخلي، وتوصيات المدقق الداخلي التي يتضمنها التقرير، والتي تؤدي في النهاية الى المساهمة في تحديد القرارات الأنسب من أجل تطبيقها.

الفصل الثالث :
دراسة تطبيقية بشركة أندتراف
(وحدة إنتاج المياه القنطرة)

تمهيد:

من خلال دراستنا للفصول السابقة تطرقنا إلى الإطار النظري للتدقيق الداخلي والأداء المالي حيث برزت العلاقة بينهما إذ تبين أن للتدقيق الداخلي دور في تحسين الأداء المالي ومن أجل إثبات ما توصلنا إليه في الجانب النظري سنقوم بتجسيده على الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية لشركة أنديتراف وحدة إنتاج المياه –القنطرة–، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: عرض عام عن شركة أندتراف وحدة إنتاج المياه القنطرة

المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لشركة أندتراف وحدة إنتاج المياه القنطرة – بسكرة–

المبحث الأول: عرض عام عن شركة أندتراف وحدة انتاج المياه القنطرة

تعد شركة القنطرة للمياه المعدنية ببسكرة إحدى الشركات التي تنشط في سوق المياه المعدنية في الجزائر، والتي ستكون لها آفاق اقتصادية هامة إذا ما حظيت بالرعاية اللازمة، وسنحاول في هذا المبحث عرض أهم الجوانب المتعلقة بالشركة كتقديم بطاقة تعريفية لها تتضمن أهميتها ومختلف المهام التي تقوم بها، مع عرض هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تقديم شركة أندتراف للمياه المعدنية

سنتطرق في هذا المطلب إلى العناصر المهمة التالية:

أولا: التعريف بالشركة ككيان خاص ومستقل:

تأسست وحدة إنتاج المياه المعدنية القنطرة، وهي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة برأسمال يقدر بـ 6 ملايين دينار جزائري، أعلن عن وجودها ككيان مستقل تماما، وانطلقت العملية الإنتاجية بها بتاريخ 2017/04/01 تحت اسم وحدة إنتاج مياه منبع القنطرة مقرها الاجتماعي حي 08 ماي 1945 القنطرة ولاية بسكرة. تعمل في مجال تعبئة مياه المنبع الطبيعية، تقدر طاقتها الإنتاجية النظرية بـ 12000 قارورة في الساعة، تشغل حاليا 90 عاملا منهم 06 إطار مسير تعتبرهم المؤسسة القلب النابض بها. بلغ رقم أعمالها سنة 2019 ما يقدر بـ 04 ملايين دينار جزائري (4.000.000 دج).

وعلى هذا الأساس وبالاعتماد على التقسيم الذي ينص عليه القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعتبر شركة انتاج المياه المعدنية القنطرة مؤسسة ناشئة.

باشرت الشركة نشاطها باستخدام نوعين فقط من العبوات:

الأولى ذات الحجم: 1.5 لتر

الثانية ذات الحجم: 0.5 لتر

توسعت في نشاطها فأصبح يشمل العبوات ذات الحجم 5.5 لتر.

ثانيا: الأهمية إلاقتصادية والاجتماعية للشركة:

بالنسبة للأهمية التي تكتسبها شركة القنطرة فتظهر من خلال:

– توفير مناصب الشغل.

– المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني وجعله أكثر ديناميكية.

– تقديم منتج صحي ذو جودة.

– تكوين علاقات وثيقة بين الزبائن والموردين.

– المساهمة في تلبية احتياجات السوق الوطنية من المياه المعدنية.

المطلب الثاني: أهداف شركة أندتراف:

تسعى المؤسسة الى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها:

– تحقيق الأرباح: هو الهدف الأساسي من بين أهداف الشركة، إذ تسعى إلى ضمان تحقيق الأرباح بالاعتماد على استمرار نشاطها، وزيادة نمو وتطور أعمالها من خلال مجموعة من المعايير الأساسية التي تضمن القوة للمؤسسة الاقتصادية.

– تحقيق المتطلبات المجتمعية: هو الهدف المرتبط بدور المؤسسة في إنتاج وبيع منتجاتها، سواء كانت خدمات أم سلعا، مما يساهم في تغطية الطلبات المجتمعية المحلية والوطنية.

– عقلنة الإنتاج: هو ترشيد المؤسسة لعوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بالاعتماد على التخطيط الدقيق والجيد، مع الحرص على تفعيل دور الرقابة على عملية التنفيذ.

– السهر على زيادة ورفع حجم الإنتاج والاستغلال العقلاني للموارد المتاحة.

– تحسين صورة وعلامة المؤسسة بصفة مستمرة، من خلال تقديم منتجات بأعلى مستويات الجودة واكتساب خبرات جديدة.

– محاولة تقليص تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن لتكون الأفضل وأقل تكلفة.

– كسب سمعة جيدة في السوق من خلال التحكم الجيد في تقنيات الإنتاج.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

قبل التطرق الى الهيكل التنظيمي للمؤسسة سنحاول التعرف أولا على طبيعة هيكلها التنظيمي

أولا: طبيعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة

لتحقق مؤسسة القنطرة للمياه أهدافها، تسعى الى تصميم هيكل تنظيمي مرن، ويتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من مجموعة الوظائف الأساسية والفرعية لتحقيق انسجام التنظيم وفاعليته، إن محدودية حجم المؤسسة يجعل تبني الهيكل التنظيمي البسيط المقسم حسب الدوائر والمصالح هو الأجدر في هذه الحالة.

وباعتبار الهيكل التنظيمي للمؤسسة هرم يوضح مختلف المستويات والوظائف والعلاقات المختلفة بين الوظائف الموجودة بشكل متسلسل وتصاعدي، سنحاول عرض مهام وأدوار مختلف المصالح والدوائر بالمؤسسة.

ثانيا: عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة أندتراف القنطرة

يأتي الهيكل التنظيمي لشركة أنديتراف على النحو التالي:

أولا: المسير: مسير الشركة هو الذي يشرف ويسهر على القيام بمختلف وظائف التسيير، كما يشارك أيضا في الوظائف التنفيذية كإدارة المبيعات والتعامل المباشر مع الموردين والتفاوض معهم بشأن شراء المواد الأولية.
وللمسير فرع تابع له مباشرة وهو:

الأمانة: توجد مصلحة استشارية واحدة تتمثل في السكرتارية وهي مسؤولة عن التنسيق، وتنظم الرسائل الصادرة والواردة من والى المؤسسة وكتابتها وتسجيلها وتنظيم مواعيد الزيارات ولقاءات المدير مع الزبائن.

ثانيا: الوقاية، الأمن والمحيط HSE

تتفرع إلى خليتين:

أ) خلية الأمن: تشمل أعوان الأمن الذين يسهرون على أمن الشركة بكل ما فيها كحماية العتاد...الخ، يعملون بالتناوب ليلا نهارا (8*3).

ب) خلية الوقاية والمحيط: يعمل أفرادها من أجل المحافظة على نظافة المصنع ومحيطه باستمرار.

ثالثا: دائرة التسيير

وتضم المصالح التالية:

أ) المصلحة التجارية: وهي الجهة المعنية بمتابعة تنفيذ القرارات الخاصة بعملية تسيير المنتج النهائي وتسويقه، تتم فيها مختلف التعاملات التسويقية، من تحديد للأسعار ووضع المزيج الترويجي المناسب.

ب) مصلحة المستخدمين: يتم فيها متابعة كل ما يتعلق بتسيير الموارد البشرية : التوظيف، دفع مستحقات الضمان الاجتماعي للعمال، الأجور، العطل السنوية، متابعة العمال عن طريق طب العمل للسهر على صحتهم في أداء مهامهم اليومية، التقاعد، والحرص على تطبيق النظام الداخلي للمؤسسة المستمد من قوانين العمل.

ج) مصلحة المحاسبة: تعتمد هذه المصلحة في عملها على مختلف المحاسبات المتمثلة في المحاسبة العامة والتحليلية والمعمقة، ويتم فيها معالجة ومتابعة مختلف التعاملات المالية منها إعداد الميزانيات، تحرير الفواتير، ومتابعة كل ما لها وما عليها من ديون اتجاه الغير، وتهتم بتحديد الوضع المالي للشركة.

رابعا: دائرة الصيانة والتجهيزات

تضم المصالح التالية:

أ) مصلحة التموين: ويتم خلالها متابعة مختلف الاحتياجات من قطع غيار سواء المتعلقة بالتجهيزات الإنتاجية أو الإدارية أو وسائل النقل الخاصة بالمؤسسة، حيث تهدف إلى توفير كل المستلزمات وجعل مخطط احتياطي للتموين .

ب) مصلحة الصيانة: تشمل اطارات تقنية في الهندسة الميكانيكية والكهربائية تسهر على السير الحسن لسلسلة الانتاج تعمل ليلا نهارا مع فرق الانتاج (8*3) لضمان صيانة وإصلاح المعطل من العتاد الانتاجي أو وسائل النقل.

– تقوم بإنجاز مخطط متعلق بالصيانة الدورية لآليات الانتاج.

– انشاء قائمة لقطع الغيار الاحتياطية ووضعها في المخزن لتوفيرها عند كل طارئ (الأعطاب)

خامسا: دائرة الإنتاج

دورها الإشراف المباشر على تنظيم وتسيير الإنتاج عبر مختلف مراحله وتضم ثلاث مصالح هي:

أ) مصلحة الإنتاج: إن وظيفة الإنتاج هي العملية التي يتم بمقتضاها إنتاج سلع عن طريق تحويل المدخلات من المواد الأولية ووسائل الإنتاج إلى مخرجات من سلع نهائية، كما تقوم مصلحة الإنتاج باتخاذ القرارات الخاصة بعملية الإنتاج للتأكد من مطابقة المواصفات المطلوبة والكميات المحددة لتحقيق رغبات الزبائن وتلبية حاجياتهم.

– تسطير مخطط احتياطي لتوفير المواد الأولية (Préforme,étiquettes etc...) وكذلك المواد الكيماوية لتطهير الآليات وهذا لضمان إستمرارية الإنتاج.

– يقوم مسؤول الانتاج بتحرير تقرير متعلق بالانتاج يوميا ويقدمه للمسير.

– كما يقوم بتوفير عينات من المنتوج النهائي يوميا للمعاينة من طرف مصلحة مراقبة النوعية و الجودة(المخبر).

ب) مصلحة مراقبة النوعية: تتولى مراقبة المنتج عبر مختلف مراحل العملية الإنتاجية للتأكد من مدى مطابقته للمواصفات المطلوبة كما تشرف على عملية تطهير آليات سلسلة الانتاج بالمواد الكيمائية وكذلك مراقبة مدى التزام فرق الإنتاج بشروط النظافة.

ج) تسيير المخازن: يتولى مسير المخزن عملية تسيير المخزون للمواد الأولية اللازمة في العملية الإنتاجية أو المنتجات الموجهة للبيع.

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لمؤسسة القنطرة للمياه المعدنية وفقا للشكل التالي:

شكل 3 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة القنطرة للمياه المعدنية

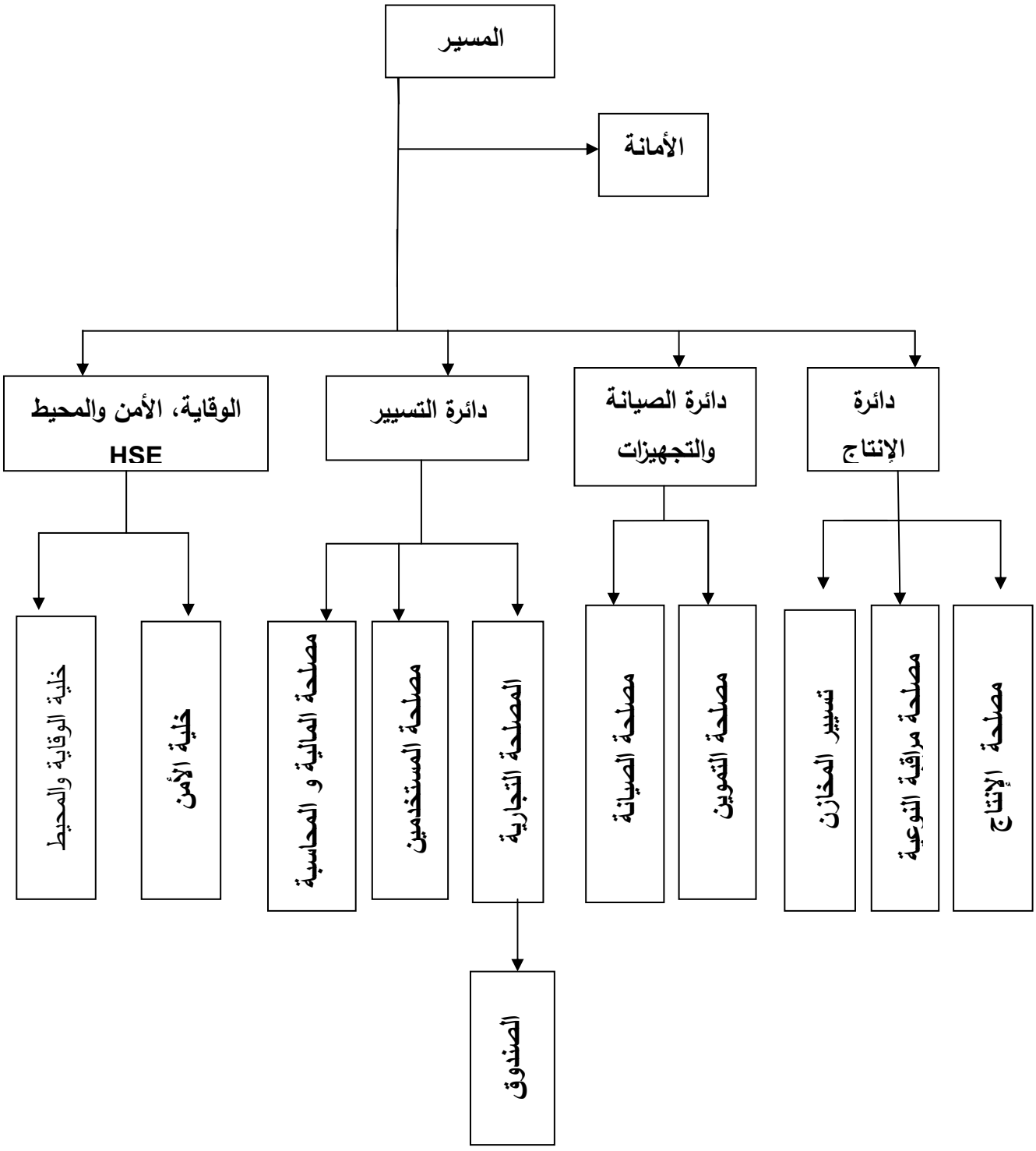

المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لشركة أندتراف وحدة إنتاج المياه القنطرة –بسكرة–

بعد القيام بعملية جمع المعلومات التي تتمثل في الحصول على القوائم المالية الخاصة بالشركة المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج نستطيع قياس الأداء المالي لشركة أندتراف سنتي 2019/2018 باستخدام النسب والمؤشرات المالية، وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض الأصول والخصوم لشركة أندتراف، وكذلك جدول حسابات النتائج مع تحديد الوضعية الحالية للشركة في هاتين السنتين.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لشركة اندتراف

سنقوم بعرض كل من أصول وخصوم وجدول حسابات النتائج الخاصة بشركة اندتراف.

1- الميزانية المالية لأصول الشركة، وسنعرض من خلال الميزانية التغيرات المالية للفترة 2018 و 2019

جدول 2 : الميزانية المالية لشركة اندتراف جانب الأصول 2019/2018 الوحدة دج

الأصـــــــــــــول	2018	2019
أصول غير جارية		
تثبيتات غير ملموسة	154 666.67	122 666.67
تثبيتات غير ملموسة:		
أراضي	20 375 000.78	20 375 000.00
مباني	328 640 964.52	321 213 489.08
تثبيتات أخرى	533 548 258.26	559 228 636.89
تثبيتات جاري انجازها	68 257 143.15	72 657 943.61
تثبيتات مالية	424 867.80	921 483.14
مجموع الأصول غير جارية	**400 900.40951**	**974 519 219.39**
أصول جارية		
مخزونات	244 102 873.87	372 444 968.49
زبائن	7 951 588.93	10 713 874.95
مدينون آخرون	7 229 497.70	8 445 370.28
ضرائب	24 069 168.12	6 831 988.14
الخزينة	7 477 025.56	7 299 054.22
مجموع الأصول الجارية	**290 830 154.18**	**405 735 256.08**
مجموع الأصول	**1 242 231 054.58**	**1 380 254 475.47**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قسم المحاسبة والمالية

2- الميزانية المالية للخصوم للشركة وسنعرض من خلال الميزانية التغيرات المالية للفترات 2019/2018 .

جدول 3: **الميزانية المالية لشركة اندتراف جانب الخصوم 2019/2018 الوحدة دج**

الخصوم	2018	2019
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال	**40 000 000.00**	**40 000 000.00**
الاحتياطات	**693 440 133.10**	**748 012 284.94**
فارق اعادة التقييم	**00**	**00**
النتيجة الصافية	**50 723 991.67**	**54 240 691.12**
الترحيل من جديد	**3 848 160.17**	**00**
مجموع 1	**788 012 284.94**	**842 252 976.06**
خصوم غير جارية		
القروض والديون المالية	**162 434 727.14**	**216 808 262.57**
مجموع الخصوم غير جارية	**162 434 727.14**	**216 808 262.57**
خصوم جارية		
الموردون	**185 765 665.16**	**288 685 825.28**
الضرائب	**34 977 417.27**	**665 710.73**
الديون الاخرى	**71 040 960.07**	**31 841 700.83**
مجموع الخصوم الجارية	**291 784 042.50**	**321 193 236.84**
مجموع الخصوم	**1 242 231 054.58**	**1 380 254 475.47**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قسم المحاسبة والمالية

3- جدول حسابات النتائج لشركة اندتراف للفترات 2019/2018

جدول 4 : جدول حسابات النتائج لفترة 2019/2018

البيـــــــان	2018	2019
المبيعات	292 191 947.73	385 921 175.17
تغير المخزونات والمنتجات	61 140 286.42	30 838 494.59
1- انتاج السنة المالية	353 332 234.15	416 759 669.76
مشتريات مستهلكة	192 585 363.02	242 249 126.72
خدمات خارجية ومشتريات اخرى	12 321 110.15	16 836 020.88
2- استهلاك السنة المالية	204 906 473.17	259 085 147.60
3- القيمة المضافة (1-2)	148 425 760.98	157 674 522.16
أعباء المستخدمين	41 079 262.53	46 446 175.39
الضرائب والرسوم والمدفوعات	26 647 771.97	543 508.64
4- اجمالي فائض الاستغلال	80 698 726.48	110 684 838.13
المنتوجات العملياتية الأخرى	68 987.34	513 667.27
الاعباء العملياتية الأخرى	500 348.90	505 891.68
مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة	28 721 135.34	44 390 600.27
5- النتيجة العملياتية	51 546 229.58	66 302 013.45
المنتوجات المالية	271 882.26	25 341.13
الأعباء المالية	1 508 987.97	12 535 778.80
6- النتيجة المالية	-1 237 105.71	-12 510 437.67
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	50 309 123.87	53 791 575.78
مجموع المنتجات للأنشطة العادية	353 673 103.75	417 298 678.16
مجموع الأعباء للأنشطة العادية	302 949 112.08	363 057 987.04
8- صافي النتيجة للأنشطة العادية	50 723 991.67	54 240 691.12
9- النتيجة غير العادية	00	00
10- صافي نتيجة السنة المالية	50 723 991.67	54 240 691.12

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قسم المحاسبة والمالية.

4- الميزانية المالية المختصرة لأصول الشركة للفترات 2019/2018

الجدول 5-1 : الميزانية المختصرة

البيـــــان	2018	2019
أصول ثابتة	1 006 139 761	1 070 062 117.90
النسبة %	77.576%	72.331%
اصول المتداولة		
قيم الاستغلال	276 123 629	393 577 393.9
النسبة %	21.289%	26.604%
قيم غير جاهزة	7 229 497	8 445 370.28
النسبة %	0.557%	0.570%
القيم الجاهزة	7 477 025	7 299 054.22
النسبة %	0.576%	0.488%
مجموع الأصول المتداولة	290 830 154	409 321 818.53
النسبة %	22.422%	27.662%
مجموع الأصول	**1 296 969 915**	**1 479 383 936.43**
النسبة %	100%	100%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قسم المحاسبة والمالية.

من خلال الاطلاع على أصول شركة اندتراف نلاحظ مايلي:

1- نسجل انخفاض في قيم أصول شركة اندتراف من سنة 2018 الى 2019 من 77.576% الى 72.331% وهذا يعود الى تنازل المؤسسة عن بعض الأصول.

2- نسجل ارتفاعا في نسبة الأصول المتداولة من سنة 2018 بنسبة 22.422 % الى 2019 بنسبة 27.662% ويعود ذلك الى ارتفاع في قيمة المخزون و أيضا في عدد الزبائن و ارتفاع في القيم غير جاهزة .

3- سجلنا ارتفاعا في مجموع الأصول خلال السنتين حيث بلغ في 2018: 1.29 مليار دينار، وفي 2019 بلغت القيمة 1.47 مليار دينار.

ويعود سبب ذلك الى ارتفاع في قيم الأصول المتداولة: من 22.422% في 2018 الى 27.662% في 2019 .

5- الميزانية المالية المختصرة لخصوم شركة اندتراف للفترات 2018/ 2019

البيـــــــــــان	2018	2019
الأموال الدائمة		
الأموال الخاصة	842 751 144.9	941 382 437
النسبة %	64.977%	63.632%
ديون طويلة الأجل	162 434 727.14	216 808 262.57
النسبة %	12.524%	14.655%
مجموع الأموال الدائمة	1 005 185 872	1 158 190 699
النسبة%	77.502%	78.288%
ديون قصيرة الأجل	291 784 042.50	321 193 236.8
النسبة%	22.497%	21.711%
مجموع الخصوم	**1 296 969 915**	**1 479 383 936.43**
النسبة %	**100%**	**100%**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قسم المحاسبة والمالية.

من خلال الاطلاع على خصوم شركة اندتراف خلال الفترتين نلاحظ مايلي:

1- تشكل نسبة الأموال الخاصة لشركة اندتراف 64.977% سنة 2018 و 63.632 % سنة 2019 وهذا يعود الى زيادة في قيمة الديون طويلة الأجل.

2- سجلنا ارتفاع في الأموال الدائمة للشركة من 77.502% سنة 2018 الى 78.288% سنة 2019 وهذا يعود الى زيادة الأموال الخاصة للشركة وزيادة الديون طويلة الأجل التي اعتمدت عليها الشركة في تمويلها .

المطلب الثاني: قياس الأداء المالي لشركة اندتراف

يتم تحليل الوضعية الوضعية المالية للشركة محل الدراسة وفق ثلاث مجموعات متمثلة فيما يلي:

1- النسب المالية: تنقسم الى:

1-1- نسب الهيكلة:

جدول 6-1 : يوضح نسب الهيكلة لشركة اندتراف خلال الفترتين 2018 و 2019

النسب	العلاقة	2018	2019
التمويل الدائم	(الأموال الدائمة/الأصول الثابتة)	99.90%	108.23%
التمويل الذاتي	(الأموال الخاصة/أصول ثابتة)	83.75%	87.97%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للسنتين 2018- 2019

من خلال الجدول لاحظنا مايلي:

- **نسبة التمويل الدائم:** في سنة 2018 تبين لنا أن نسبة التمويل الذاتي أقل من الواحد أي أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة وهذا يدل على أن المؤسسة لا تمول أصولها الثابتة على عكس سنة 2019 حيث تبين لنا أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد وهذا يدل على أن الشركة تمول أصولها الثابتة وهي في وضع مريح.

- **التمويل الذاتي:** خلال السنتين تبين لنا أن نسبة التمويل الذاتي أقل من الواحد وهذا يدل على عدم استطاعة المؤسسة على تمويل الأصول الثابتة بأموالها الخاصة مما جعلها تستعين بالديون طويلة الأجل وهي وضعية غير مريحة للمؤسسة.

1-2- نسب المديونية:

جدول 6-2: يوضح نسب المديونية لشركة اندتراف خلال الفترتين 2018- 2019

النسب	العلاقة	2018	2019
الاستقلالية المالية	(الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم)	64.977%	63.632%
قابلية التسديد	(مجموع الديون/ مجموع الخصوم)	35.021%	36.366%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للسنتين 2018- 2019

من خلال الجدول توصلنا الى ما يلي:

- **نسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ أن النسبة أكبر من 50% في السنتين ما يدل على أن الشركة تتمتع بالاستقلالية المالية.

- **نسبة القابلية للتسديد:** نلاحظ أن النسبة أقل من 50% خلال سنتي الدراسة ما يدل على أن للشركة ضمانات لديون الغير وللوفاء بديونها.

2- نسب المردودية:

جدول7: يوضح نسب المردودية لشركة اندتراف خلال الفترتين 2018- 2019

المردودية	العلاقة	2018	2019
م التجارية	(النتيجة الصافية/CA)	17.35%	14.05%
م الاقتصادية	(النتيجة الصافية/مجموع الأصول)	4.08%	3.92%
م المالية	(النتيجة الصافية/الأموال الخاصة)	6.43%	6.43%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للسنتين 2018- 2019

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع نسب المردودية موجبة في كلتا السنتين وهذا عائد الى تحقيق نتيجة صافية موجبة .

3- قياس الأداء المالي بواسطة التوازنات المالية:

3-1- رأس مال العامل:

جدول8-1: يوضح رأس المال العامل لشركة اندتراف خلال 2018- 2019

البيـــــان	العلاقة	2018	2019
رأس مال العامل	(الأموال الدائمة- الأصول الثابتة)	-953889	88128582
رأس مال الاجمالي	مجموع الأصول المتداولة	290 830 154	409 321 818.53
رأس مال الخاص	(الأموال الخاصة- الأصول الثابتة)	-16338866161	-128679680
رأس مال الأجنبي	(م.د.ق.أ- م.د.ط.أ)	129349315.4	104384974.3

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للسنتين 2018 و2019

من خلال الجدول تبين ما يلي:

- **رأس مال العامل:** تبين أنه سالب في سنة 2018 وهذا يدل على أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية كل الأصول الثابتة وبالتالي تعاني من مواجهة صعوبات توازنها المالي، والعكس بالنسبة لسنة 2019 حيث نلاحظ أنه موجب أي أن الأموال الدائمة غطت كل الأصول الثابتة.

- **رأس مال الاجمالي:** تبين أنه موجب خلال السنتين وفي تزايد وهذا راجع الى الزيادة في الجاهزة وقيم الاستغلال والقيم غير جاهزة وهذا مؤشر جيد على تطور حجم النشاط الاستغلالي للمؤسسة.

- **رأس مال الخاص:** تبين أنه سالب في السنتين وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة عن طريق الأموال الخاصة.

- **رأس مال الأجنبي:** نلاحظ أنه موجب خلال سنتي الدراسة.

جدول 8-2: يوضح احتياج رأس مال العامل لشركة اندتراف للسنتين 2018 و2019

البيـــــــان	العلاقة	2018	2019
احتياج رأسمال العامل	(الاصول المتداولة- قيم جاهزة)-(الديون قصيرة الاجلال	-8430913.5	80829527.48

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 و2019

من خلال الجدول تبين ما يلي:

- نلاحظ أن الاحتياج في رأس مال العامل سالب في 2018 أي وجود فائض في موارد التمويل، وموجب في 2019 وهذا يدل على وجود احتياج لتمويل دورة الاستغلال.

3-3- الخزينة :

جدول9 : يوضح خزينة شركة اندتراف خلال 2018 و2019

البيـــان	العلاقة	2018	2019
الخزينة	(رأسمال العامل- الاحتياج في رأسمال العامل)	**7477024.5**	**7299054.52**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 و2019

من خلال الجدول تبين ما يلي:

- **الخزينة:** نلاحظ أن رصيد الخزينة موجب في السنتين وهذا يدل على أن المؤسسة في وضع مالي جيد حيث وفرت سيولة مالية تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها وتسديد ديونها .

المطلب الثالث: كيفية سير عملية التدقيق الداخلي في شركة اندتراف

سنتطرق في هذا المطلب الى تدقيق الميزانية وجدول حسابات النتائج والأدوات المستخدمة في عملية التدقيق الداخلي وأخيرا مراحل إعداد تقرير المدقق الداخلي.

أولا: تدقيق الميزانية وجدول حسابات النتائج خلال السنوات 2019/2018

1- تدقيق الأصول خلال السنوات 2019/2018

تظهر الأصول في الجانب الأيمن من الميزانية، وحسب المخطط المحاسبي المالي (scf)

فإن حسابات الأصول تتكون من المجموعات الجزئية التالية:

1-1- الأصول الثابتة وتضم:

1-1-1- مجموعة التثبيتات ويمثلها الصنف 02.

1-2- الأصول المتداولة وتضم كل من:

1-2-1- مجموعة المخزونات ويمثلها الصنف 03.

1-2-2- مجموعة الحسابات الغير ويمثلها الصنف 04.

1-1-1- التثبيتات:

تشمل التثبيتات عدة عناصر (أراضي، مباني، معدات وأدوات وغيرها من الحسابات) وهي عناصر قليلة الحركة في المؤسسة كونها تتميز بالدوام لعدة سنوات، ماعدا أنها تهتلك سنويا في المقابل الاستعمال.

وتتمثل الإجراءات التي يطبقها المدقق الداخلي فيما يلي:

- **الوجود:** مطابقة الجرد المادي للاستثمارات مع الجرد المحاسبي بحيث يتحقق من كل الوثائق من فواتير وصولات والأخذ بعين الاعتبار الترتيب الزمني لجرد الاستثمارات.

- **الكمال:** التحقق من صحة تقييم الاستثمارات وأنها مسجلة في الحسابات المناسبة مع مراجعة الطريقة المتبعة لاحتساب مخصصات الاهتلاك.

– **التقييم:** التحقق من صحة تقييم الأصول الثابتة للمؤسسة وذلك من خلال التقييم الأولي لشراء الأصل اضافة الى المصاريف التي تتحملها الشركة لقاء الحصول عليها .

– **التسجيل المحاسبي:** التحقق من أن المعالجة المحاسبية للاستثمارات قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن كل الاستثمارات مسجلة في المجموعة التي تمثله.

1-2-1- المخزونات:

تشمل المخزونات المنتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة، منتجات وصلت على مرحلة معينة من الإنتاج عند تاريخ إقفال الدورة المحاسبية، المواد الأولية بضائع وغيرها...

وتتمثل إجراءات الفحص والمراجعة التي يجريها المدقق الداخلي في حسابات المخزونات في التأكد من وجود المخزون فعلا على مستوى المخازن من خلال وقوف المراجع على عملية الجرد وتجدر الإشارة الى أن المؤسسة تخصص فرقتين مختلفتين للقيام بعملية الجرد وأن أعضاء الفرقتين مستقلين تماما عن إدارة المخازن وفي حالة وجود فرق بين النتائج المتوصل إليها من طرف الفرقتين يتم تشكيل فرقة ثالثة لإعادة التحقق من عملية الجرد والتأكد من ملكية الشركة لعناصر المخزونات سواء كانت مخزنة داخلها أو خارجها، المقارنة بين الجرد المحاسبي والجرد الفعلي ومحاولة معرفة أسباب الاختلافات إن وجدت.

التحقق من صحة التسجيل المحاسبي للمخزونات عن طريق مطابقة ذلك مع الوثائق المثبتة لذلك التسجيل، التأكد من سلامة الطرق المستخدمة لتقييم المخزونات الثابتة من سنة الى أخرى وفي حالة وجود انحراف في طريقة التقييم عليه أن يلفت انتباه الإدارة إلى ذلك الانحراف.

1-2-2- الحقوق:

تمثل هذه المجموعة جانبا هاما في حياة الشركة وهي دليل كمي لمجموعة العلاقات التي تربط الشركة بالغير والتي تترتب عليها حقوقا وتشمل الحقوق مجموعة من العناصر وتتمثل في التسبيقات المقدمة من طرف الشركة، حسابات العملاء، وحسابات الخزينة.

ويتم تدقيقها من خلال التأكد من وجود حسابات المدينون بتاريخ إعداد الميزانية وكذلك من ملكية الشركة للعنصر مع تحديد نوعية الملكية والتحقق من صحة المعالجة المحاسبية مع الدقة والموضوعية في الإثبات وأن كل حقوق المؤسسة مسجلة وأنها ليست وهمية وتكون مدعمة بكل الوثائق وان هذه الحقوق مقيمة حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2- تدقيق جانب الخصوم خلال السنوات 2019/2018

يعرف جانب الخصوم بالمطالب ويظهر في الجانب الأيسر من الميزانية ويمثل التزامات المؤسسة سواء كانت هذه الالتزامات تجاه المساهمين وحملة السندات أو اتجاه الغير وتتشكل حسابات الخصوم حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) من الصنفين التاليين:

1-1- الأموال الخاصة

1-2- الديون سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل

إن الغرض الأساسي للتحقق من تدقيق الخصوم من طرف المدقق الداخلي هو التأكد من عدم تقديرها بغير قيمتها (وجود اختلاسات، تلاعبات وغيرها).

1-1- الأموال الخاصة:

تعتبر الأموال الخاصة أهم جزء من مصادر التمويل للمؤسسة وتعرف بأنها مجموعة وسائل التمويل التي أحضرها الملاك عند التأسيس وكذلك الأموال التي تركت فيما بعد تحت تصرف الشركة وتعبر الأموال الخاصة عن مدى استقلالية المؤسسة عن الغير.

وحسب النظام المحاسبي والمالي تشمل الأموال الخاصة على تدرج الأموال الخاصة التي يحضرها المساهمون في الحسابين رقم (ح/10) و (ح/12) بينما تسجل الأموال التي تركت تحت تصرف المؤسسة في الحسابات الأربعة الأخيرة ومن الفحوصات التي يجريها المدقق الداخلي التحقق من أن رأس المال يمثل القيمة القانونية لأسهم الشركة وأن رأس المال مقيم ومسجل وفق النظام المالي والمحاسبي وصحة تسجيل الحسابات في جانب الأصول كما يتأكد من كل المعلومات المتعلقة بالأموال الظاهرة في القوائم المالية مسجلة بطريقة سليمة وصادقة وأن أي قرارات خاصة بزيادة رأس المال قد صدر وفقا للنظام الداخلي للشركة والقوانين المعمول بها وكذلك بالنسبة لحسابات الاحتياطات ح/106 حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

1-2- الديون:

تمثل الديون مجموعة الالتزامات الناتجة عن علاقات الشركة بالمتعاملين معها وتتضمن الديون حسب النظام المالي المحاسبي الحسابات الرئيسية نفرق في المجموعة بين الديون الطويلة والقصيرة الأجل ونجدها مرتبة في الميزانية بحسب تاريخ استحقاقها ويتم فحصها وتدقيقها قيدا قيدا وحسابا حسابا وذلك من أجل التأكد من أن الديون المسجلة تمثل ديون حقيقية للمؤسسة ليست وهمية وأن كل الديون المترتبة على الشركة قد تم تسجيلها وأنها مقيمة ومسجلة محاسبيا وفق النظام المحاسبي المالي وأن جميع المعلومات متضمنة في القوائم

المالية وأن هذه المعلومات شرعية وصادقة والتأكد من إقفال حسابات الأصول ذات الأرصدة الدائنة مع الظروف الخاصة والأسباب التي أدت الى ظهور أرصدة دائنة للأصول وتحليلها مع تقديم أسباب ذلك.

فحص جميع العقود والوثائق المتعلقة بهذه القروض سواء الطويلة أو قصيرة الأجل والتحقق من المصاريف المالية التي تتحملها للشركة.

مراجعة جداول اهتلاك القروض ومواعيد الاستحقاق مع مراقبة القروض السندية وعلاوات الاسترجاع الملحقة، فحص العقود أو الطلبيات مع مقاربة فواتير الشراء مع السندات والطلبيات.

3- تدقيق جدول حسابات النتائج خلال السنوات 2019/2018

بعد تدقيق كل من الأصول والخصوم لشركة اندتراف يتوجب انتقال المدقق الداخلي لفحص وتدقيق جدول حسابات النتائج باستخدام آليات وطرق.

تعتبر حسابات تسيير الأعباء (حسابات 6) والنواتج (حسابات 7) المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج حيث يعطينا تفاعلهما حسابات النتائج.

وينقسم T.C.R حسب النظام المحاسبي المالي الى مجموعتين هما:

المجموعة السادسة: مجموعة حسابات النفقات والأعباء.

المجموعة السابعة: مجموعة الإيرادات أو النواتج.

يقوم المدقق الداخلي بمراجعة وفحص حسابات التسيير من خلال جدول حسابات النتائج حيث يقوم بالعديد من الفحوصات منها مقارنة مجموع نفقات الدورة بمجموع النفقات للسنوات السابقة او بمجموع التكاليف المقدرة للموازنة السنوية ان وجدت و التأكد من قابلية الاستمارات للإهتلاك ومراجعة أوراق التنقيط و الإمضاء لعمال الشركة و التحقق من أن المصاريف الإعدادية لم تسجل كنفقات .

التحقق من وجود تأشيرة الخدمة المؤدات على ظهر وثيقة الإثبات مع مراعاة أن هذه التكاليف تقع حقيقة على عاتق الشركة و التحقق من سلامة و كيفية حساب الرواتب و الأجور بالمراجعة الحسابية للبطاقات سجل الرواتب و الأجور و كذلك التسجيل المحاسبي للإشتراكات الاجتماعية اعتمادا على سجل الأجور التحقق من التصريح الشهري (G50) و مقارنة ما صرح به مع رقم الأعمال المحقق و كذا الحسابات الممثلة لرقم الأعمال و مقارنة جدول حسابات النتائج مع مختلف عناصر الميزانية العامة و فحص العقود المختلفة و التأكد من أقساط التأمين.

دراسة الوثائق و المستندات المبررة للنفقات المسجلة في القوائم المالية للمؤسسة ،و التأكد فيما اذا كانت التسجيلات صحيحة و في الحسابات المناسبة و مراجعة العمليات الحسابية و المحاسبية من قيود مسجلة و مشتريات و بضائع لعمال الشركة و مبيعات لفواتير البيع و التحقق من أسس تقييم الإنتاج المباع و شرعية التأشيرات الموجودة على الوثائق المؤيدة للتسجيل المحاسبي لتكاليف الإنتاج و قانونيتها و تأشيرة المسؤولين على وثائق الإثبات .

ثانيا: الأدوات المستخدمة في عملية التدقيق الداخلي في شركة اندتراف

هناك عدة أدوات يستخدمها المدقق الداخلي من أجل تسهيل عملية كشف الأخطاء والانحرافات وهي كالتالي:

- **الاستبيان:** وعادة ما يكون بالمقابلة مع العاملين مع القسم الذي يتوجه اليه المدقق الداخلي، ويكون في شكل أسئلة مفتوحة.

- **جمع الأدلة:** يقصد بالأدلة كل المعطيات التي من شأنها أن تؤثر على حكم وتقرير المدقق الداخلي، ويشترط فيها أن تكون أدلة معبرة ومبررة للخطأ والسهو الموجود في العمل.

- **عرض الأدلة:** هي الأدلة المتحصل عليها والتي يجب عرضها من قبل المدقق الداخلي.

ثالثا: مراحل إعداد تقرير المدقق الداخلي

يمر التقرير النهائي للتدقيق الداخلي لشركة اندتراف بعدة مراحل متمثلة في ما يلي:

- **وضع برنامج لعملية التدقيق:** لابد من المدقق الداخلي أن يضع برنامج ينظم سير المهمة خطة بخطة.

- **جمع المعلومات:** يقوم المدقق بعملية جمع المعلومات والتي يكون مصدرها الوثائق والمعطيات.

- **الاجتماع الافتتاحي الرئيسي للمهمة:** يتم عقد هذا الاجتماع من أجل تحديد الخطوات وطرح المدقق الداخلي برنامج عمله خلال أدائه المهمة.

- **استخدام أساليب مختلفة لتحليل عدة أدوات لتقييم المخاطر:** وذلك من خلال الأدلة والقرائن المتحصل عليها.

- **تقييم نوعية أدلة الإثبات:** إذا ما كانت تعبر فعلا عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة وما مدى مساعدتها للمدقق الداخلي أثناء أداء مهمته.

– **الاجتماع النهائي الرئيسي:** حيث يقوم المدقق الداخلي بعرض ما تم تدقيقه والنتائج المتحصل عليها، والمشكلات التي اعترضته...الخ

– **كتابة التقرير وإعداده:** يتم إعداد التقرير بالاعتماد على خطوات وقواعد لإبداء رأيه الفني المحايد.

– **متابعة خطط العمل:** بعدما يعد المدقق الداخلي تقريره، ويدرج فيه الاقتراحات والتوصيات يعمل على متابعة ما إذا تم تصحيح الأخطاء والانحرافات

رابعا: تقرير المدقق الداخلي عن شركة اندتراف وحدة انتاج المياه القنطرة – بسكرة–

من خلال ما سبق دراسته في مؤسسة اندتراف ومراجعة وفحص للقوائم المالية والمستندات والوثائق المتوفرة لدينا نقوم بإعداد التقرير التالي:

السيد: مدقق شركة اندتراف

تقرير متعلق بالحالة المالية وبالحسابات لشركة اندتراف:

– قمت بالتدقيق حول مصداقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية لشركتنا وبالحسابات الموضوعة أمامنا بالمستندات.

– نظرا للاجتهادات التي قمت بها بإمكاني القول أن الحسابات السنوية لهذا التقرير شرعية وذات مصداقية كما أنها تعطي صورة وفية نتيجة عمليات النشاط، بالإضافة إلى الحالة المالية لممتلكات مؤسستنا ويتركز الرأي الذي نقدمه على الجوانب التالية:

- حركة الحسابات خلال الدورة المالية 2019/12/31
- مدى مصداقية المعلومات الخاصة بالوضعية المالية لسنة 2019
- الهيكل التنظيمي

نحيطكم علما أن أشغال الفحص والتدقيق التي قمنا بها تنطبق مع القواعد المعمول بها والمتعارف عليها.

التقرير العام:

1- الوثائق الضرورية: الوثائق الضرورية لإتمام عملية التدقيق المحاسبي المتعلقة بالميزانية الختامية لدورة 2019/12/31 وجدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية وتقرير نشاط التسيير. ليس لنا ملاحظات حول ذلك.

2- التسيير المحاسبي: يتم من طرف أشخاص مؤهلين وذوي خبرة، كما لاحظنا أثناء الفحص توافق كل المعلومات المحاسبية.

3- مسك الدفاتر والسجلات: لاحظنا أن الشركة تولي اهتمام وعناية كبيرة في هذا الشأن.

4- إجراءات نظام الرقابة : لاحظنا أنه من الأحسن إعادة صياغة الهيكل التنظيمي لخلوه من مصلحة المراجعة والتدقيق لمنع أي تقصير أو تلاعبات محاسبية أو مالية إلا أن رأينا في الأخير لم يتغير بحيث اعتبرنا أن النظام متماسك وجيد.

ما يمكن استخلاصه من خلال ما سبق أن دور المدقق الداخلي توسع نطاق عمله ومسؤولياته من خلال قياس وتحليل الأداء بشكل عام والأداء المالي بشكل خاص، لكن توضح أن تأثيره لا يكون بشكل مباشر وإنما يمس بعض الجوانب التي تمس بصفة مباشرة الأداء المالي.

خلاصة الفصل الثالث :

تم في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري للدراسة على الجانب التطبيقي، من خلال جمع المعلومات والبيانات والمعطيات، وتبويبها وترتيبها وفقا لمتطلبات الدراسة، وقد تم التوصل من خلال التحليل والمناقشة الى مجموعة من النتائج المهمة فيما يخص علاقة التدقيق الداخلي والأداء المالي، حيث تبين في النهاية أن للتدقيق الداخلي دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

خاتمة

خاتمة

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها فإن التدقيق الداخلي وظيفة مهمة داخل المؤسسة بدوره البارز فهو يمنح لها اكبر حماية لممتلكاتها و حقوقها خصوصا مع كبر حجمها و ذلك حفاظا على بقائها و استمرارها , كما يهتم التدقيق الداخلي كذلك بتحسين الأداء المالي للمؤسسة و ذلك من خلال معالجة و تدقيق على الخدمات التي تقدمها لها من خلال اكتشاف أخطاء آو إهمال آو حتى الغش و التلاعب, و الحالات التي يتطلب تحسينها و مراجعتها من خلال فحصه للقوائم المالية و التقارير و تحسين فعاليتها و كفاءة المؤسسة باستخدام القواعد و المؤشرات و تقييم أدائها المالي .

بحيث توصلنا الي أن التدقيق الداخلي يساهم بصفة كبيرة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال العمل على تصحيح القرارات المتخذة سابقا و التي من المحتمل ان تكون خاطئة و اتخاذ القرارات السليمة الجديدة.

نتائج إختبار الفرضيات :

- الفرضية الأولى صحيحة , يرتكز التدقيق الداخلي في المؤسسة على التدقيق البعدية, للوقوف و الحكم على النتائج التي يكون المدقق قد ساعد كثيرا فيها .
- الفرضية الثانية صحيحة , وذلك كون أداء اكبر مؤشر يبين لنا مدى فعالية و كفاءة المؤسسة الاقتصادية و هذا يرتكز إلى الأداء المالي.

يمكننا القول ان الأداء يختلف باختلاف الجهة المحددة له و يتم التركيز على الأداء المالي الخاص.

الأداء المالي يتأثر بمجموعة من العوامل و المتغيرات منها التي تخضع لتحكم المؤسسة و أخرى غير خاضعة لها.

و تتمثل عملية تقييم الأداء في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية الفترة من الزمن ببلوغ أهدافها المخططة بأقل تكاليف.

- الفرضية الثالثة , يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة اندتراف, فالتدقيق الداخلي يعمل وفق طرق واضحة و منصوص عليها قانونيا و مبادئ صارمة و صحيحة, يسمح للتدقيق الداخلي بتصحيح انحرافات في قياس الأداء كما تساهم في الحد من تكاليف العمل و نفقاته و إيقاف الإسراف الزائد.

نتائج :

- التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة عن الوظائف الأخرى في المؤسسة ذات طابع الاقتصادي ؛
- تزايد كفاءة التدقيق الداخلي عند إخضاع المدقق لدورات تكوينية و هذا ما يزيد في خبرته ؛
- يعتبر التدقيق الداخلي ركيزة و رقابة أولية تسبق التدقيق الخارجي؛
- يساهم التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؛
- الأداء المالي وسيلة حتمية لقياس الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية و الصناعية (مؤسسة اندتراف وحدة انتاج المياه القنطرة)؛
- يساهم التدقيق الداخلي في هيكلة و تحسين أداء مالي فعال؛
- الحفاظ على استقلالية المدقق الداخلي و تدعيم أنشطته و الأخذ بتوصياته؛
- التدقيق الداخلي في مؤسسة اندتراف وحدة إنتاج المياه القنطرة يمس كل جوانب العمل في المؤسسة و ليس المالية فقط و يعمل المدقق الداخلي على التحقق و التدقيق في مدى تنفيذ الأداء فعليا مقارنة بالأداء الخطط مسبقا.

التوصيات : بناءا على ما تم التوصل اليه في النتائج يمكن إعطاء التوصيات التالية :

- الاهتمام بتدريب المدققين تماشيا مع تطورات الحاصلة في المهنة.
- يجب على المؤسسات ان تهتم بوظيفة التدقيق الداخلي أكثر من خلال تزويد المؤسسة بمدققين مؤهلين و ذوي خبرة .
- خلق لجنة للتدقيق على مستوى مجلس الإدارة و هذا بصدد تحسين أدائها و متابعة مهمات التدقيق الداخلي بالمجمع.
- محاولة توفير مقاييس لتقييم اداء العاملين اليومي من اجل تحسين مستوى الرقابة على ادائهم و بالتالي تحسين الأداء الكلي.
- تحديث إجراءات نظام الرقابة و جعله أكثر فعالية.

أفاق الدراسة: يمكن إختصار الأفاق المستقبلية لهذا الموضوع في النقاط التالية :

- دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارت لتحسين أداء المالي للمؤسسة .
- دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي للمؤسسات.
- استقلالية المدقق الداخلي داخل المؤسسات الجزائرية.

قائمة مراجع

الكتب:

I-مراجع العربية

1. د .جمعة احمد حلمي .(2009) .*المدخل الي التدقيق و التأكيد الحديث* .عمان :دار صفاء للنشر و التوزيع.

2. د .راشد ,م .ا .,د .السيد سرايا ,م & .,د .السيد شحاته ,ش .(2002) .*الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة* .الاسكندرية مصر :دار التعليم الجامعي.

3. د .علوان محمد لمين .(2019) .*نظام المعلومات المحاسبية و التدقيق الداخلي* .الادرن ,عمان :دار اسامة للنشر.

4. داوود يوسف صبح .(2010) .*دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية* .عمان :اتحاد مصارف العربية طبعة ثانية زيدة منفحة.

5. سرايا محمد السيد .(2002) .*أصول وقواعد المراجعة والتدقيق* .الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية.

6. سرايا ,م .ا & .,ابراهيم راشد ,م .(2013) .*الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة* .الاسكندرية :دار التعليم الجامعي.

7. سليمان محمد مصطفى .(2014) .*الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات* .الاسكندرية :الدار الجامعية.

8. صبح داوود يوسف .(2010) .*دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية* .بيروت.

9. علي الجوهر ,ك & .,العقدة ,ص .*اعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز ادارة المخاطر* .الأردن :جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

10. فلاح المطارنة غسان .(2006) .*تدقيق الحسابات المعاصرة* .عمان :دار المسيرة.

11. مغربي صابرين .(2018) .*أهمية التدقيق الداخلي وتأثير فعاليته في تقييم نظم الرقابة الداخلية* .سعيده : جامعة الدكتور طاهر مولاي.

12. نصر ,ع .ا & .,شحاتة ,ا .ش .(2005) .*الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة* .الاسكندرية :الدار الجامعية.

13. ابو هويدي ,ن .ا .(2011) .*دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي* .غزة :الجامعة الاسلامية.

14. الخزامي عبد الحليم احمد .(1999) .*تكنولوجيا الاداء من التقييم الى تحسين* .مصر :مكتبة ابن سناء.

15. الخشالي شاكر .(2006) .العلاقة بين ابعاد الهيكل التنظيمي و حاجات المديرين في شركات التأمين . *مجلة العلوم الادارية* ,المجلد 33ص .113

16. الذنيبات محمد .(1999) .المناخ التنظيمي و اثره على اداء العاملين في اجهزة الرقابة المالية و الادارية . *مجلة العلوم الادارية* ,المجلد 26ص .32

17. الزبيدي حمزة .(2004) .*اساسيات الادارة المالية* .الاردن :مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.

18. السعبري ابراهيم عبد موسى زيد عائد مردان. (2005). القيمة العادلة و تأثير استعمالها في المؤشرات الاداء المالي في المصاريف التجارية. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية* ، 235.

19. الصحن ,ع .ا & .,السوافيري ,ف .ر .(2008) .*المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية* .مصر :الدار الجامعية.

20. القباني ,ث .ع & .,السواح ,ش .(2006) .*المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني* .مصر :الدار الجامعية.

21. القرالة عصمت سليم .(2011) .*الحكمانية في الاداء الوظيفي* .عمان :دار جليس الزمان للنشر و التوزيع.

22. خلف عبد الله الواردات .(2013) .*دليل التدقيق الداخلي في المعايير الدولية الصادرة IIA.* عمان.

23. شريف غياظ، و عبد المالك مهري. (2011-2013). *تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المردودية*. الجلفة الجزائر: مجلة الحقوق و العلوم الانسانية جامعة زيان عاشور.

24. شعبان لطفي .(2004) .*المراجعة الداخلية مراجعتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة* .الجزائر.

25. صديق انور عبد الخالق .(1987) .*الادارة المالية و اتخاذ القرارات بمنشأت الاعمال* .السعودية :جامعة ملك عبد العزيز ,الرياض.

26. عادل زايد .(2003) .*تنضيم المتميز :الطريق الى منظمة المستقبل* .مصر.

27. عبادة ابراهيم عبد الحليم .(2008) .*مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية* .الاردن :دار النقاش للنشر و التوزيع.

28. محمد جاد الرب. (2009). *استراتيجيات تطوير و تحسين الاداء*. مصر: مطبعة العشرى .

29. محمود الخطيب محمد. (2010). *الاداء المالي و اثره على عوائد اسهم الشركات المساهمة*. الاردن: دار حامد للنشر و التوزيع.

30. مؤمن شراف الدين .(2012) .*دور الادارة بالعمليات في تحسين الاداء للمؤسسة الاقتصادية* .سطيف :كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسير.

31. يوسف مصطفى .(2016) .*ادارة الاداء* .الاردن :دار حامد للنشر و توزيع.

مذكرات

1. د .سليمان محمد مصطفى .(1991) .الاسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات .*كلية التكنولوجيا و الاكاديمية العربية و التكنولوجيا و البنقل البحري* ,ص .20

2. حاج دحو عامر .(2018) .*التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية* .أدرار :جامعة أدرار.

3. حمو حفيظة .(2018) .*دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية* .مستغانم :جامعة عبد الحميد بن باديس.

4. المجهلي ,ن .م .(2009) .*خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات* .باتنة :جامعة الحاج لخضر.

5. شدري معمر سعاد .(2008/2009) .*دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية* .جامعة بومرداس الجزائر :دراسة حالة سونلغاز

6. عوادي منير .(2010-2013) *دور سوق الاوراق المالية في تحسين الادا المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مجمع صيدال* .-بسكرة :مذكرة ضمن متطلبت نيل شهادة الماجستير منشور تخصص الاسواق المالية و البورصات.

7. قسيمة ,ا .(2016) *دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية* .بسكرة.

II- مراجع الاجنبية

1. M.Roel, j., & M.Breagg, S. (2005). *THE controllers function.*

2. Alain, G. (2010). *100 questions pour comprendre et agir.* paris.

3. yvus, e., & annick, s. (2009). *la responsabilitesociete de l1'entreprise (RSE).* Québec: arnaud fanel editions.

الملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 5 0 7 0 2 4 2 5 9 1 5 1

Designation de l'entreprise

SARL INDTRAV UNITE EAUX MINERALE EL KANTARA

Activite -

Adresse

3 MAI 1945 ELKANTARA BISKRA

Exercice du 01/01/2018 au 31/12/2018

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de Marchandises				
Produits Fabriques		292 191 947		209 444 809
Prestations de Services				
Ventes de Travaux				
Produits Annexes				
Rabais,remises,ristournes accordes				
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes		292 191 947		209 444 809
Production Stockee ou destockee		61 140 286		21 665 050
Production immobilisee				
Subvention d'exploitation				
I-Production de l'exercice		353 332 234		231 109 859
Achats de Marchandises vendues				
Matieres premieres	158 678 117		140 430 717	
Autres Approvisionnements	27 755 458		9 204 729	
Variation des Stocks				
Achats d'Etudes et de Prestations de services				
Autres consommations	6 151 787		3 121 910	
Rabais , remises,ristournes obtenus sur achats				
- Sous-traitance generale				
- Locations	857 033			
- Entretien , reparations et maintenance	25 500			
- Primes d'assurances	487 298		800 843	
- Personnel exterieur a l'entreprise				
- Remuneration d'intermediaires et honoraires	7 826 091		203 392	
- Publicite	1 155 136			
- Deplacements, missions et receptions	244 208		304 302	
Autres services	1 725 842		2 303 374	
Rabais, remises,ristournes obtenus sur services exterieurs				
II- Consommations de l'exercice	204 906 473		156 369 270	
III- Valeur ajoutee d'exploitation (I-II)		148 425 760		74 740 589
Charges de personnel	41 079 262		13 816 413	
Impots et taxes et versements assimiles	26 647 771		20 325 027	
IV- Excedent brut d'exploitation		80 698 726		40 599 147

0242391M/05

Le Gerant

SAKER

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 5 0 7 0 2 4 2 5 9 1 5 1

Designation de l'entreprise

SARL INDTRAV UNITE EAUX MINERALE EL KANTARA

Activite -

Adresse

3 MAI 1945 ELKANTARA BISKRA

Exercice clos le 31/12/2018

BILAN (ACTIF)

Serie G , n°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements, Provisions et Pertes de Valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition goodwill + ou -				
Immobilisations incorporelles	160 000	5 333	154 666	
Immobilisations corporelles				
-Terrains	20 375 000		20 375 000	375 000
-Batiments	331 095 000	2 454 035	328 640 964	23 313 337
-Autres Immobilisations corporelles	585 827 750	52 279 491	533 548 258	232 910 886
-Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	68 257 143		68 257 143	33 314 220
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prets et autres actifs financiers non courants				
Impots Differes Actif	424 867		424 867	
TOTAL ACTIF NON COURANT	1 006 139 761	54 738 860	951 400 900	289 913 443
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	244 102 873		244 102 873	93 816 555
Créances et emplois assimilés				
Clients	7 951 588		7 951 588	
Autres débiteurs	7 229 497		7 229 497	10 693 783
Impots & Assimilies	24 069 168		24 069 168	22 498 142
Autres Creances & Emplois assimiles				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	7 477 025		7 477 025	8 937 136
TOTAL ACTIF COURANT	290 830 154		290 830 154	135 745 618
TOTAL GENERAL ACTIF	1 296 969 915	54 738 860	1 242 231 054	425 659 062

Le Gérant

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 5 0 7 0 2 4 2 5 9 1 5 1

Désignation de l'entreprise

SARL INDTRAV UNITE EAUX MINERALE EL KANTARA

Activite -

Adresse

8 MAI 1945 ELKANTARA BISKRA

Exercice clos le 31/12/2018

BILAN (PASSIF)

Serie G , n°2 (2010)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	40 000 000	6 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées)	693 440 133	
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	50 723 991	14 991 523
Autres capitaux propres-Report à nouveau	3 848 160	(11 143 363)
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	788 012 284	9 848 160
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	162 434 727	172 576 570
Impots (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	162 434 727	172 576 570
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	185 765 665	133 557 633
Impots	34 977 417	21 112 419
Autres dettes	71 040 960	88 564 277
Trésorerie Passif		
TOTAL PASSIFS COURANTS II	291 784 042	243 234 331
TOTAL GENERAL PASSIF	1 242 231 054	425 659 062

Le Gérant
BAKER

SARL INDTRAV
UNITE EAUX MINERALE EL KANTARA
8 MAI 1945 ELKANTARA BISKRA

Compte de Resultats
(Par Nature)

Periode Du : 01/01/2019 Au : 31/12/2019

Designations	Notes	Exercice N	Exercice N-1
Ventes et produits annexes		385 921 175.17	292 191 947.73
Variation stocks produits finis et en cours		30 838 494 59	61 140 286 42
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		416 759 669.76	353 332 234.15
Achats consommés		242 249 126.72	192 585 363.02
Services extérieurs et autre comsommations		16 836 020.88	12 321 110.15
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		259 085 147.60	204 906 473.17
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		157 674 522.16	148 425 760.98
Charges de personnel		46 446 175.39	41 079 262.53
Impots,taxes et versements assimilés		543 508.64	26 647 771.97
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		110 684 838.13	80 698 726.48
Autres produits opérationnels		513 667.27	68 987.34
Autres charges opérationnelles		505 891.68	500 348 90
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		44 390 600 27	28 721 135.34
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V-RESULTAT OPERATIONNEL		66 302 013.45	51 546 229.58
Produits financiers		25 341.13	271 882.26
Charges financières		12 535 778.80	1 508 987.97
VI-RESULTAT FINANCIER		-12 510 437.67	-1 237 105.71
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)		53 791 575.78	50 309 123.87
Impots exigibles sur résultats ordinaires		47 500.00	10 000 00
Impots différés (Variations) sur résultats ordinaires		- 496 615.34	- 424 867.80
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		417 298 678 16	353 673 103.75
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		363 057 987.04	302 949 112.08
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		54 240 691.12	50 723 991 67
Eléments extraordinaires(produits)(à préciser)			
ELéments extraordinaires(charges)(à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		54 240 691.12	50 723 991.67
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

SARL INDTRAV
UNITE EAUX MINERALE EL KANTARA
8 MAI 1945 ELKANTARA BISKRA

BILAN ACTIF

Periode Du : 01/01/2019 Au : 31/12/2019

ACTIF	Note	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		160 000.00	37 333.33	122 666.67	154 666.67
Immobilisations corporelles		996 322 691.15	95 505 565.18	900 817 125.97	882 564 222.78
Terrains		20 375 000.00		20 375 000.00	20 375 000.00
Batiments		331 095 000.00	9 881 510.92	321 213 489.08	328 640 964.52
Autres immobilisations corporelles		644 852 691.15	85 624 054.26	559 228 636.89	533 548 258.26
Immobilisations encours		72 657 943.61		72 657 943.61	68 257 143.15
Immobilisation en concession					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence-entreprises associées					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prets et autres actifs financiers non courants					
Impots Differes Actif		921 483.14		921 483.14	424 867.80
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 070 062 117.90	95 542 898.51	974 519 219.39	951 400 900.40
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		372 444 968.49		372 444 968.49	244 102 873.87
Créances et emplois assimilés					
Clients		14 300 437.40	3 586 562.45	10 713 874.95	7 951 588.93
Autres débiteurs		8 445 370.28		8 445 370.28	7 229 497.70
Impots		6 831 988.14		6 831 988.14	24 069 168.12
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		7 299 054.22		7 299 054.22	7 477 025.56
TOTAL ACTIF COURANT		409 321 818.53	3 586 562.45	405 735 256.08	290 830 154.18
TOTAL GENERAL ACTIF		1 479 383 936.43	99 129 460.96	1 380 254 475.47	1 242 231 054.58

SARL INDTRAV
UNITE EAUX MINERALE EL KANTARA
8 MAI 1945 ELKANTARA BISKRA

BILAN PASSIF

Periode Du : 01/01/2019 Au : 31/12/2019

PASSIF	Note	N Net	N-1 Net
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		40 000 000.00	40 000 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)		748 012 284.94	693 440 133.10
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		54 240 691.12	50 723 991.67
Autres capitaux propres-Report à nouveau			3 848 160.17
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		842 252 976.06	788 012 284 94
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		216 808 262.57	162 434 727 14
Impots (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		216 808 262.57	162 434 727.14
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		288 685 825.28	185 765 665 16
Impots		665 710.73	34 977 417.27
Autres dettes		31 841 700.83	71 040 960.07
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS II		321 193 236.84	291 784 042.50
TOTAL GENERAL PASSIF		1 380 254 475.47	1 242 231 054 58

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Khider –Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير

LE DECANAT

عمادة الكلية

الرقم : 43/ ك.ق.ت.ت/2020

إلى السيد : مدير مؤسسة إندتيراف وحدة إنتاج المياه
القنطرة - ولاية بسكرة -

طلب المساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي ، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة :

1- بلخادم أيمن

2- دايرة شمس الدين

المسجلان بالسنة : الثانية ماستر تخصص: محاسبة و تدقيق

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني للمذكرة المعنونة بـ :" دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة "

تحت إشراف : د/ بلوفي عبد الحكيم

و في الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير

بسكرة في : 2020/02/23

ع/ عميد الكليـــة

نائب العميد المكلف بالدراسات
والمسائل المرتبطة بالطلبة
أ. جنان عبد الحق

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

SARL INDTRAF
Unité de Production d'Eau Minérale
EL-KANTARA
Service des Ressources Humaines

L.BELKHADEM
Chef de Service GRH

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر–بسكرة بسكرة في:.....

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم .....

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذ:.....

الرتبـــة:.....

قسم الارتباط :.....

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر–للطالب (ة):.....

الشعبة:.....

التخصـــص:.....

بعنـــوان:.....

.....

.....

ارخص بطبع المذكرة المذكورة.

الاستاذ المشرف **رئيس القسم**